

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشيخ عبد الله البدري
كلية العلوم الإدارية والاقتصادية
قسم المحاسبة



اثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على القوائم المالية بالتطبيق على (بنك السودان المركزي)

“The impact of applying International Accounting
Standards on financial statements: an applied study on the
Central Bank of Sudan”.

بحث تكميلي لنيل درجه بكالوريوس الشرف في العلوم الإدارية والاقتصادية - قسم المحاسبة

إعداد الطلاب:

1. هبه احمد عباس أبو سيف
2. آيات ابراهيم محمود عبد الماجد
3. مآب عمر عبدالله احمد
4. رتاج عماد الدين طه علي
5. بابكر الطيب ابراهيم حاج نور

إشراف الدكتور:

مشرف الصديق البدري

أستاذ المحاسبة المشارك بجامعة الشيخ عبد الله البدري

1447هـ - 2025م

البسطة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الاستهلال

قال تعالى

﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۚ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾

صدق الله العظيم

[سورة الزمر : 9].

الإهداء

إلى من الجنة تحت أقدامهم، ومن كان دعاؤهم سر نجاحنا وتوفيقنا، إلى نبع الحنان والعطاء..

أمهاتنا الغاليات

إلى من كانوا لنا سنداً وقوة، ومن غرسوا فينا حب العلم والكفاح، وأفنوا أعمارهم لنصل إلى هذه اللحظة..

آبائنا الأجلاء

إلى القلوب الصافية، والنفوس الطيبة، من شدوا من أزرنا وكانوا لنا عوناً في مسيرتنا..

إخواننا وأخواتنا

إلى الأيادي البيضاء التي مهدت لنا طريق النجاح..

إلى دكتورنا الغالي (محمد المصطفى)

الذي بذل من وقته وجهده ليصل إلينا العلم واضحاً وسهلاً.

شكراً لك على كل ما قدمته لنا، لك منا كل الامتنان والتقدير.

إلى رفقاء الدرب في ساحات العلم، من قضينا معهم أجمل الأوقات وتقاسمنا معهم لحظات الجد والاجتهاد..

زملاء الدراسة

إلى كل من أضاء شمعة في طريقنا، ومد يد العون والمساعدة، وساهم بجهد أو نصيحة في إخراج هذا البحث إلى النور.

نهدي إليكم جميعاً هذا الجهد.

الشكر والتقدير

قال تعالى: (لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ)

الحمد لله رب العالمين، الذي أنار لنا درب العلم، ومنحنا العزيمة والإرادة لإتمام هذا البحث، والصلاة والسلام على معلم البشرية الهادي الأمين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. اعترافاً بالفضل لأهله، نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى صرح العلم والمعرفة جامعة الشيخ عبد الله البدري، وإلى كلية العلوم الإدارية والاقتصادية - قسم المحاسبة التي احتضنتنا طيلة سنوات الدراسة.

كما نتوجه بالشكر إلى إدارة وموظفي بنك السودان المركزي لتعاونهم معنا في توفير البيانات اللازمة لإتمام الجانب التطبيقي من الدراسة.

ويطيب لنا أن نخص بآيات الشكر والعرفان، أستاذنا الفاضل ومشرفنا الكريم:

الدكتور/ مشرف الصديق البدري

أستاذ المحاسبة المشارك بجامعة الشيخ عبد الله البدري

الذي تكرم بقبول الإشراف على هذا البحث، ولم ييخل علينا بنصائحه السديدة وتوجيهاته القيمة التي كانت نبراساً يضيء لنا الطريق، فجزاه الله عنا خير الجزاء.

والشكر موصول لكل من مد لنا يد العون والمساعدة، بكلمة طيبة أو معلومة مفيدة، ولأسرنا الكريمة التي كانت السند والدعم لنا في مسيرتنا التعليمية.

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IFRS) على جودة وموثوقية القوائم المالية في بنك السودان المركزي، وبيان دور كل من عملية المراجعة، وأنظمة الرقابة الداخلية، والإفصاح المحاسبي في تعزيز دقة وشفافية المعلومات المحاسبية الواردة في هذه القوائم. ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمد الباحثون على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تغطية الجانب النظري من خلال المصادر والمراجع العلمية، بينما أُجريت الدراسة الميدانية باستخدام "الاستبانة" كأداة لجمع البيانات، والتي وُزعت على عينة عشوائية بلغت (25) مفردة صالحة للتحليل من العاملين في الأقسام المالية والإدارية والمراجعة.

تم تحليل البيانات باستخدام الحزمة الإحصائية (SPSS) ، واعتماد اختبارات الثبات (ألفا كرونباخ) واختبار (كاي تربيع) لفحص الفرضيات. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير المحاسبة الدولية وبين تحسين دقة وشفافية القوائم المالية. كما أظهرت النتائج أن أنظمة الرقابة الداخلية الفعالة وعمليات المراجعة تساهم بشكل جوهري في الحد من الأخطاء وزيادة موثوقية المعلومات المالية المقدمة للمستخدمين. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز التدريب المستمر للعاملين على المعايير الدولية وتحديث أنظمة الرقابة الداخلية لتواكب التطورات التقنية والمهنية.

Abstract

Study Title: The Impact of Applying International Accounting Standards on Financial Statements (An Application to the Central Bank of Sudan).

This study aimed to investigate the impact of applying International Accounting Standards (IFRS) on the quality and reliability of financial statements at the Central Bank of Sudan. It also sought to clarify the role of auditing processes, internal control systems, and accounting disclosure in enhancing the accuracy and transparency of accounting information. To achieve these objectives, the researchers adopted the descriptive-analytical approach. The theoretical framework was covered through scientific references, while the field study relied on a questionnaire distributed to a random sample of (25) employees in financial, administrative, and auditing departments.

Was The study concluded with several key findings, most notably: There is a statistically significant relationship between the application of International Accounting Standards and the improvement of financial statement accuracy and transparency. The results also indicated that effective internal control systems and auditing processes significantly contribute to reducing errors and increasing the reliability of financial information provided to users. The study recommended the necessity of continuous training for employees on international standards and updating internal control systems to keep pace with technical and professional developments.

قائمة الموضوعات

رقم الصفحة	عنوان الموضوع
أ	الاستهلال
ب	الاهداء
ج	الشكر والتقدير
د	المستخلص
هـ	Abstract
و	قائمة الموضوعات
ح	قائمة الجداول
ط	قائمة الأشكال
1	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
2	المبحث الأول: الإطار المنهجي للبحث
6	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
11	الفصل الثاني: الإطار النظري لمعايير المحاسبة الدولية
12	المبحث الأول: مفهوم وأهمية معايير المحاسبة الدولية
16	المبحث الثاني: أهداف وأنواع معايير المحاسبة الدولية
21	الفصل الثالث: الإطار النظري للقوائم المالية
22	المبحث الأول: مفهوم وأهمية القوائم المالية
27	المبحث الثاني: أهداف وطرق إعداد القوائم المالية
32	الفصل الرابع: الدراسة الميدانية
33	المبحث الأول: نبذة تعريفية عن بنك السودان المركزي
36	المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار الفرضيات
63	الفصل الخامس: الخاتمة
64	المبحث الأول: النتائج

66	المبحث الثاني: التوصيات
67	قائمة المراجع والمصادر
71	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
39	النوع لأفراد عينة الدراسة	1-2-3
40	العمر لأفراد عينة الدراسة	2-2-3
41	المسمى الوظيفي لأفراد عينة الدراسة	3-2-3
42	سنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة	4-2-3
43	المؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة	5-2-3
44	التخصص العلمي لأفراد عينة الدراسة	6-2-3
45	التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الأولى	7-2-3
47	التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الثانية	8-2-3
49	التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الثالثة	9-2-3
51	التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الرابعة	10-2-3
53	اختبار كاي تربيع لعبارات الفرضية الأولى	11-2-3
56	اختبار كاي تربيع لعبارات الفرضية الثانية	12-2-3
59	اختبار كاي تربيع لعبارات الفرضية الثالثة	13-2-3
61	اختبار كاي تربيع لعبارات الفرضية الرابعة	14-2-3

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1-2-3	النوع لأفراد عينة الدراسة	39
2-2-3	العمر لأفراد عينة الدراسة	40
3-2-3	المسمى الوظيفي لأفراد عينة الدراسة	41
4-2-3	سنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة	42
5-2-3	المؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة	43
6-2-3	التخصص العلمي لأفراد عينة الدراسة	44

الفصل الاول: الاطار العام للدراسة

المبحث الاول: الاطار المنهجي للبحث

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول: الاطار المنهجي للبحث:

تمهيد:

أصبح النظام المحاسبي في العصر الحديث يشكل حجر الزاوية في النشاط الاقتصادي والمالي، وذلك لما يوفره من معلومات كمية ومالية ذات أهمية كبيرة لمتخذي القرارات بمختلف مستوياتهم. ومع اتساع نطاق العولمة واندماج الأسواق المالية وتزايد حجم المبادلات التجارية الدولية، برزت الحاجة الماسة إلى وجود مرجعية محاسبية موحدة تكفل الشفافية والمصادقية في عرض البيانات المالية، وتسمح بمقارنة القوائم المالية للشركات والمؤسسات على المستويين المحلي والعالمي.

لقد عانت الكثير من الدول في الماضي من مشكلة تنوع واختلاف الأنظمة المحاسبية، حيث كانت كل دولة تضع معاييرها الخاصة استناداً إلى بيئتها الاقتصادية والتشريعية والاجتماعية. هذا التباين أدى إلى صعوبات في قراءة وتحليل القوائم المالية لشركات تنتمي لبيئات محاسبية مختلفة، وأضعف من قدرة المستثمرين والدائنين والمحللين الماليين على اتخاذ قرارات مبنية على أسس سليمة. كما أن غياب لغة مالية موحدة حال دون تحقيق مستوى عالٍ من الشفافية والمصادقية المطلوبة في الأسواق المالية العالمية.

في هذا السياق ظهرت معايير المحاسبة الدولية (IAS) ومعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) كخطوة رائدة نحو توحيد المرجعية المحاسبية على المستوى العالمي. فقد سعت هذه المعايير إلى وضع إطار شامل يحدد المبادئ والقواعد العامة لإعداد وعرض القوائم المالية، بما يضمن تحقيق القابلية للمقارنة بين بيانات المؤسسات المختلفة، ويرفع من جودة المعلومات المحاسبية. إن هذه المعايير لم تأت من فراغ، بل جاءت نتيجة جهود دولية كبيرة بذلتها هيئات مهنية ومنظمات دولية في سبيل تحقيق قدر أكبر من التنسيق بين النظم المحاسبية المختلفة.

إن تطبيق المعايير الدولية له انعكاسات مباشرة على القوائم المالية، إذ يفرض على المؤسسات إعادة النظر في طرق القياس المحاسبي ومعالجة العمليات المالية، وكذلك في كيفية الإفصاح عن المعلومات. فالمعايير الدولية تسعى إلى عرض صورة عادلة وواقعية عن المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية، بحيث تعكس الأداء الفعلي للمؤسسة بعيداً عن الممارسات التي قد تؤدي إلى التلاعب أو التضليل. كما أن الالتزام بهذه المعايير يعزز من موثوقية المعلومات المالية، ويجعلها أكثر ملاءمة لمتطلبات مستخدميها من داخل المؤسسة أو خارجها.

تظهر آثار تطبيق المعايير الدولية بشكل واضح في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي، حيث تفرض هذه المعايير على المؤسسات الإفصاح عن تفاصيل دقيقة تتعلق بالسياسات المحاسبية المتبعة، والافتراضات الجوهرية، وأي تقديرات محاسبية لها أثر جوهري على البيانات المالية. هذا النوع من الإفصاح يساهم في زيادة الشفافية ويمنح مستخدمي القوائم المالية القدرة على تقييم أوضاع المؤسسة بشكل أدق.

كما ينعكس التطبيق على إمكانية المقارنة بين القوائم المالية لمؤسسات تنتمي لدول مختلفة أو تعمل في قطاعات متنوعة، الأمر الذي يسهل على المستثمرين والمحللين إجراء تحليلات موضوعية قائمة على أسس موحدة، ويعزز من تكامل الأسواق المالية العالمية. كذلك فإن المعايير الدولية تفرض قواعد صارمة فيما يتعلق بالاعتراف بالإيرادات والمصروفات والأصول والالتزامات، مما يقلل من مساحة الاختلاف في الممارسات المحاسبية، ويزيد من اتساق المعلومات المالية عبر الزمن وبين الكيانات المختلفة.

إلى جانب ذلك، فإن التحول نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية يمثل تحدياً للمؤسسات، إذ يتطلب تطوير أنظمتها المحاسبية الداخلية وتحديث آليات جمع ومعالجة البيانات المالية. كما يتطلب الأمر تأهيلاً مستمراً للمحاسبين والمدققين لمواكبة متطلبات هذه المعايير، إضافة إلى ضرورة تكييف البيئة التشريعية والقانونية بما ينسجم مع متطلبات الإفصاح الدولي. غير أن هذه التحديات لا تقلل من القيمة الجوهرية التي تضيفها هذه المعايير للقوائم المالية، بل على العكس تؤكد الحاجة إلى التطبيق الفعال لها لتحقيق الفائدة المرجوة.

مشكلة البحث:

1. تواجه البنوك السودانية تحديات في تطبيق معايير المحاسبة الدولية، مما يؤثر على جودة وشفافية التقارير.

2. هناك تساؤلات حول مدى تأثير تطبيق المعايير الدولية على جودة التقارير المالية المعدة في البنوك، ويشير الحاجة لتقييم أثر هذا التطبيق على موثوقية المعلومات المحاسبية.

3. تعد التقارير المالية أداة مهمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية داخل وخارج المؤسسة.

أهمية البحث:

1. تساهم المعايير المحاسبية الدولية في توضيح دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة التقارير المالية داخل القطاع المصرفي.

2. تقدم المعايير المحاسبية الدولية مؤشرات عملية لصناع القرار والمحاسبين حول أهمية الالتزام بالمعايير الدولية.

3. تساعد المعايير المحاسبية الدولية في رفع كفاءة النظام المالي والمحاسبي في البنوك من خلال تسليط الضوء على نقاط الضعف والتحديات.

4. تعزز المعايير المحاسبية الدولية من الثقة في البيانات المالية المقدمة للمستثمرين والجهات الرقابية.

أهداف البحث:

1. التعرف على مدى التزام البنوك السودانية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية (IFRS).
2. قياس أثر تطبيق هذه المعايير على جودة وشفافية التقارير المالية في البنوك.
3. تقييم تأثير تطبيق IFRS على موثوقية المعلومات المحاسبية.
4. تحليل العلاقة بين جودة التقارير المالية واتخاذ القرارات الاقتصادية داخل وخارج المؤسسة.

فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير المحاسبة الدولية والقوائم المالية.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عملية المراجعة وإعداد القوائم المالية.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أنظمة الرقابة الداخلية الفعالة وإعداد القوائم المالية.

الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي والقوائم المالية.

منهجية البحث:

في سبيل تحقيق أهداف البحث اعتمد الباحثون على المناهج الآتية:

- المنهج الاستنباطي: لتحديد محاور البحث والإطار الفكري للبحث وصياغة فرضياته.
- المنهج التاريخي: لاستعراض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث.
- المنهج الوصفي التحليلي: في إجراء تحليل الاستبيان.
- المنهج الاستقرائي: لاختبار مدى صحة فرضيات البحث.

مصادر البحث:

1. مصادر أولية: القرآن الكريم / المراجع / الكتب / الإنترنت.
2. مصادر ثانوية: مقابلات شخصية / استبيان.

حدود البحث:

1. حدود زمنية: الفترة 2020 ~ 2025.

2. حدود مكانية: بنك السودان المركزي.

هيكل البحث:

الفصل الاول: الاطار العام للدراسة

المبحث الاول: الاطار المنهجي للبحث

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

الفصل الثاني: الاطار النظري للمعايير المحاسبية

المبحث الاول: مفهوم واهمية المعايير المحاسبية

المبحث الثاني: اهداف وانواع المعايير المحاسبية

الفصل الثالث: الاطار النظري للقوائم المالية

المبحث الاول: مفهوم واهمية القوائم المالية

المبحث الثاني: اهداف وطرق القوائم المالية

الفصل الرابع: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

المبحث الاول: نبذة تعريفية عن محل الدراسة

المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

الفصل الخامس: الخاتمة وتشتمل على:

المبحث الاول: النتائج

المبحث الثاني: التوصيات

المصادر والمراجع والملاحق

المبحث الثاني: الدراسات السابقة:

1. دراسة الصادق 2009:⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في غياب إلزام الشركات متعددة الجنسية العاملة في السودان بتطبيق معايير واضحة (دولية أو محلية)، مما يؤثر على جودة البيانات المالية.

تناولت أهمية الدراسة أهمية تحسين والتوحيد والشفافية في التقارير المالية للشركات متعددة الجنسية، مما يساهم في جذب الاستثمار الأجنبي الموثوق.

وهدف الدراسة إلى فحص مدى التزام فروع الشركات متعددة الجنسية بالمعايير الدولية، قياس تأثير التطبيق على مصداقية وملاءمة البيانات المالية، واختبار أثر تطبيق IFRS على جودة البيانات المالية.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: تطبيق المعايير الدولية يزيد من الملاءمة، والمصداقية، وجودة البيانات المالية.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها: ضرورة الالتزام بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) باعتبارها أداة أساسية لرفع جودة الإفصاح المحاسبي وتعزيز الملاءمة والمصداقية والشفافية في التقارير المالية للشركات متعددة الجنسيات، إضافة إلى تحديث النظم المحاسبية والإلكترونية بما يتوافق مع متطلبات هذه المعايير لضمان دقة وسرعة إعداد القوائم المالية وتحسين جودة البيانات.

المقارنة: تناولت دراسة الباحث معايير المحاسبة الدولية وأثرها على بيانات القوائم المالية. بينما تناولت دراسة الباحثين أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القوائم المالية.

(1) الصادق محمد آدم علي ، معايير المحاسبة الدولية وأثرها على بيانات ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، السودان ، جامعة أم درمان الإسلامية ، 2009.

2. دراسة أم سلمة 2012:⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم التزام التقارير المالية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، لأنها لم تفهم التوافق بين البيئة المحلية والقانون السوداني. وتناولت أهمية الدراسة أهميتها كوثيقة تسهم في سد الفجوة البحثية المتعلقة بمدى التزام الشركات السودانية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية. وهدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم معايير الدولية في إعداد المعايير المالية، وإبراز أثر تطبيقها على جودة التقارير الدورية والقطاعية. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: تم اختبار فرضيات مثل تطبيق المعايير لزيادة جودة التقارير، والعلاقة بين التوافق وجودة التقارير الدورية والقطاعية. وتوصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها: ضرورة تطبيق معايير المحاسبة الدولية في إعداد التقارير المالية، وتبني أساليب تتبع المعايير الدولية كمدخل لتطوير قدرات المنشآت. **المقارنة:** تناولت دراسة الباحث أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على جودة التقارير المالية الدورية والقطاعية في السودان. بينما تناولت دراسة الباحثين أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على القوائم المالية.

(1) أم سلمة سليمان محمد ، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على جودة التقارير المالية الدورية والقطاعية في السودان ، لنيل درجة الماجستير ، منشورة ، السودان ، جامعة أم درمان الإسلامية ، 2012.

3. دراسة الفاتح 2014:⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد مدى تأثير تطبيق معايير المحاسبة الدولية على الأداء المهني للمحاسبين في السودان، في ظل الحاجة إلى تطوير المهنة ومواكبة الممارسات العالمية. وتناولت أهمية الدراسة تحسين الأداء المهني للمحاسبين عبر الالتزام بالممارسات الدولية، وتوحيد الممارسات المحاسبية وتقليل الفجوات بين المعايير المحلية والعالمية، إضافة إلى تطوير التعليم والتدريب المهني ودعم بيئة العمل داخل المكاتب المحاسبية وتعزيز الثقة في المعلومات المالية. وهدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين تطبيق معايير المحاسبة الدولية وترقية الأداء المهني للمحاسبين، وبيان دورها في تطوير المكاتب المحاسبية وتحسين كفاءتها.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن تطبيق المعايير يسهم في ترقية الأداء المهني، وتوحيد الممارسات المحاسبية، وتحسين المناهج وتقديم برامج تدريبية وورش عمل لرفع كفاءة المحاسبين. وتوصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها: ضرورة وضع برامج عملية لتطوير الأداء المهني، وتحديث المناهج التعليمية بما يتوافق مع متطلبات IFRS ، وتوفير دورات تدريبية متخصصة للعاملين، مع تفعيل دور الهيئات الرقابية وتعزيز التعاون بين الجامعات والهيئات المهنية لدعم تطبيق المعايير الدولية.

المقارنة: تناولت دراسة الباحث أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على الأداء المهني للمحاسبين. بينما تناولت دراسة الباحثين أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على القوائم المالية.

(1) الفاتح الأمين عبد الرحيم ، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على الأداء المهني للمحاسبين ، رسالة ماجستير ، منشورة ، السودان ، جامعة أم درمان الإسلامية ، 2014.

4. دراسة فاطمة 2016:⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل حول مدى تأثير تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية ومبادئ حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية في الشركات المساهمة المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

وتناولت أهمية الدراسة أهميتها في الربط بين تطبيق المعايير الدولية وجودة التقارير المالية من جهة، وتطبيق مبادئ الحوكمة وفعاليتها في رفع مستوى الشفافية والمصادقية في سوق الخرطوم للأوراق المالية من جهة أخرى.

وهدفَت الدراسة إلى التعريف بمفهوم التقارير المالية والعوامل المؤثرة على جودتها، وإيضاح دور المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة ومبادئ الحوكمة في تعزيز جودة هذه التقارير، إضافة إلى اختبار العلاقة بين تطبيق هذه المعايير والحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير الدولية وجودة التقارير المالية، وكذلك بين تبني مبادئ الحوكمة وجودة المعلومات المحاسبية المنشورة. أما أهم التوصيات، فتمثلت في ضرورة تعزيز الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية، وتفعيل مبادئ حوكمة الشركات في المؤسسات المالية والشركات المساهمة، لما لذلك من أثر مباشر في تحسين جودة المعلومات المالية ورفع كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية.

المقارنة: تناولت دراسة الباحث معايير المحاسبة والمراجعة الدولية وأثرها على القوائم المالية. بينما تناولت دراسة الباحثين أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على القوائم المالية.

(1) فاطمة حامد سليمان ، معايير المحاسبة والمراجعة الدولية وأثرها على القوائم المالية ، رسالة ماجستير ، غير منشور ، السودان ، جامعة أم درمان الإسلامية ، 2016 .

5. دراسة مساعد 2018:⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، حيث ركزت على أثر تطبيق هذه المعايير على جودة التقارير المالية. تناولت أهمية الدراسة أهميتها في توثيق الأهمية الفعلية لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية في تحسين جودة التقارير المالية، وتساهم في سد الفجوة البحثية المتعلقة بمدى التزام الشركات بتطبيق هذه المعايير.

هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم معايير التقارير المالية الدولية وإبراز أثر تطبيقها على جودة التقارير المالية.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: وجود أثر إيجابي لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقارير المالية، وتحسين الملاءمة والموثوقية وقابلية المقارنة بين الشركات. توصلت الدراسة لعدد من التوصيات أهمها: ضرورة تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في إعداد التقارير المالية، تبني أساليب تتبع المعايير الدولية كمدخل لتطوير قدرة المنشآت. **المقارنة:** تناولت دراسة الباحث أثر تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية على جودة المعلومات المحاسبية. بينما تناولت دراسة الباحثين أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على القوائم المالية.

(1) مساعد أحمد عبد السلام ، أثر تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية على جودة المعلومات المحاسبية ، رسالة ماجستير ، منشورة ، جامعة النيلين ، السودان ، 2018 .

الفصل الثاني

الاطار النظري للمعايير المحاسبية

المبحث الأول :مفهوم وأهمية المعايير المحاسبية.

المبحث الثاني :أهداف وأنواع المعايير المحاسبية.

المبحث الأول

مفهوم وأهمية المعايير المحاسبية الدولية

تمهيد:

تعد المعايير المحاسبية الإطار الذي تستند إليه المؤسسات في إعداد وعرض القوائم المالية، وهي تمثل مجموعة من القواعد والإرشادات التي تهدف إلى تنظيم وتوحيد الإجراءات المحاسبية.⁽¹⁾ نشأت الحاجة إلى هذه المعايير نتيجة تزايد التعاملات المالية وتعقيدها، مما استوجب وجود قواعد موحدة تضمن الشفافية والموثوقية في التقارير المالية.⁽²⁾

وتكمن أهمية المعايير في دورها في تحقيق الإفصاح العادل، وتوفير معلومات دقيقة وموثوقة لمتخذي القرار من مستثمرين وممولين وجهات رقابية. كما أنها تسهم في تعزيز الثقة في البيئة الاقتصادية، من خلال تقليل فرص التلاعب والاحتيال، وتسهيل عمليات المراجعة والتدقيق، بالإضافة إلى دورها في دعم الأسواق المالية وتسهيل المقارنات بين الشركات عبر الزمن أو داخل القطاعات المختلفة. تهدف المعايير أيضاً إلى ضمان الاتساق في عرض البيانات المالية، مما يسهل على المستخدمين تحليل الأداء المالي للمؤسسات.⁽³⁾

وتتعدد أنواع المعايير المحاسبية، حيث تشمل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) والمعتمدة في أكثر من 120 دولة، والمبادئ المحاسبية الأمريكية المقبولة (US GAAP) السارية في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى معايير المحاسبة للقطاع العام (IPSAS) المخصصة للهيئات الحكومية. كما تعتمد بعض الدول معايير وطنية تُصاغ وفقاً لاحتياجاتها الاقتصادية والتنظيمية. وتعمل هذه المعايير مجتمعة على تحقيق هدف رئيسي هو تقديم معلومات مالية واضحة، قابلة للفهم والمقارنة والاعتماد، بما يخدم بيئة الأعمال ويساهم في استقرار الأسواق المالية.⁽⁴⁾

(1) محمود عبد العال فراج، *اليسير في شرح المعايير*، دار ومكتبة الأسرة العربية، ط1، إسطنبول، 2023، ص 22.

(2) حسين القاضي، مأمون حمدان، *المحاسبة الدولية ومعاييرها*، دار الثقافة، عمان، ط1، 2011، ص 41.

(3) جامعة القدس المفتوحة، *المعايير المحاسبية الدولية*، عمان، ط1، 2008، ص 18.

(4) سعود جايد مشكور العامري، *المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي*، متاح عبر الإنترنت، 2017، ص 12.

أولاً: مفهوم المعايير المحاسبية:

هي قواعد وإرشادات تصدر عن هيئات مهنية متخصصة تهدف إلى تنظيم المعالجة المحاسبية للعمليات المالية وتوحيد أسلوب عرضها وإفصاحها، بما يعزز قابلية المقارنة بين القوائم المالية على المستوى الدولي (1)

ويرى كاتب آخر أن معايير المحاسبة الدولية تعبر بغاية مالية مشتركة على مستوى العالم تهدف إلى تحسين جودة المعلومات المالية وزيادة الثقة في القوائم المالية (2)

ويرى بعض الكتاب أن معايير المحاسبة ومعايير التدقيق تعمل لتقليل الفروقات بين النظم المحاسبية في الدول المختلفة، وتحقيق قابلية المقارنة والاتساق في التقارير المالية (3)

ويرى آخر أن معايير المحاسبة الدولية تمثل إطاراً محاسبياً يسعى إلى تحقيق الشفافية والموضوعية في عرض القوائم المالية بما يتيح للمستثمرين والمستخدمين الاعتماد على معلومات مالية موحدة (4) ويرى الباحث من مفهوم المعايير المحاسبية الدولية أنها مجموعة من الأسس والسياسات المتعلقة بإعداد القوائم المالية التي تساعد مستخدمي المعلومات المحاسبية على تفسير المعلومات الواردة في القوائم المالية.

كما عرفنا أن معايير المحاسبة الدولية هي مجموعة من القواعد والإرشادات التي تصدر عن هيئات محاسبية مهنية متخصصة، فإنها تهدف إلى تنظيم جميع العمليات المحاسبية المتعلقة بالاعتراف المالي والقياس والعرض والإفصاح عن البيانات المالية.

تكمن أهمية هذه المعايير في أنها تعمل على توحيد أسلوب معالجة العمليات المالية وعرض المعلومات المحاسبية، بما يحقق الشفافية والمصدقية والموضوعية في القوائم المالية. تعزز هذه المعايير قدرة المستخدمين، سواء كانوا مستثمرين، أو دائنين، أو محللين ماليين، على مقارنة القوائم المالية للشركات عبر الحدود، وتقلل من التباين بين النظم المحاسبية المختلفة في الدول المتعددة. ومن خلال الالتزام بها، يمكن للشركات تقديم معلومات مالية دقيقة وموثوقة تساعد في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستثمارية الرشيدة، كما تدعم الجهات الرقابية في متابعة مدى الالتزام بالقواعد والإفصاح المالي الشفاف (5).

(1) محمد حلمي عبد الوهاب، المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية، ط1، مصر، الفكر العربي، 2016، ص 88.

(2) محمد سامي، المعايير الدولية للتقارير المالية: الإطار المفاهيمي والتطبيقات، ط1، مصر، مكتبة الفلاح، 2020، ص 27.

(3) أحمد عبدالسلام مساعد، المحاسبة الدولية وتطبيقاتها، ط1، السودان، جامعة النيلين للنشر، 2015، ص 102.

(4) يوسف كمال حسن، المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية للتقارير المالية، ط2، الأردن، دار وائل للنشر، 2017، ص 63.

(5) محمد حلمي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 13.

ثانياً: أهمية المعايير المحاسبية:

1. تحقيق المصداقية والشفافية: توفر المعايير المحاسبية قواعد موحدة تضمن أن تكون البيانات المالية دقيقة، موثوقة، وقابلة للمقارنة، مما يزيد من ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح في القوائم المالية المنشورة. وبدون هذه المعايير، قد تختلف طرق التسجيل والتقييم بين الشركات، مما يؤدي إلى تشويش وعدم وضوح المعلومات.
2. تيسير المقارنة بين الشركات: عندما تعتمد جميع الشركات نفس المعايير، يمكن للمستثمرين، والجهات التنظيمية، والمستخدمين الآخرين مقارنة الأداء المالي والنتائج التشغيلية بسهولة وموضوعية، مما يدعم اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.
3. دعم اتخاذ القرار الاقتصادي: توفر القوائم المالية المعدة وفقاً للمعايير المحاسبية معلومات موثوقة تسهم في اتخاذ قرارات مالية واستثمارية مبنية على أساس واقعي.⁽¹⁾
4. توفير إطار قانوني ومهني: يحمي حقوق المستثمرين ويقلل من المخاطر المالية والقانونية الناتجة عن عدم الالتزام بمعايير واضحة.
5. دعم التكامل مع المعايير الدولية: مما يرفع من كفاءة الشركات في الأسواق العالمية ويزيد من جاذبيتها للمستثمرين الأجانب.
6. توحيد أساليب التسجيل والإفصاح المالي: مما يسهل فهم وتفسير البيانات المالية من قبل مختلف المستخدمين سواء كانوا مستثمرين أو دائنين أو جهات رقابية.⁽²⁾
7. تحقيق الاتساق في البيانات المالية: المعايير المحاسبية توفر إطاراً موحداً يساعد في تسجيل وتقديم المعلومات المالية بطريقة متناسقة، مما يقلل من التباين في المعلومات ويزيد من ثقة المستخدمين.
8. تقليل فرص التلاعب المالي: وجود معايير واضحة وصارمة يحد من احتمالات التلاعب في القوائم المالية، ويعزز الرقابة الداخلية والخارجية على العمليات المالية.

(1) محمد محمود عبدالسلام، المحاسبة المالية، ط2، مصر، دار النهضة العربية، 2015، ص 14.
(2) فؤاد ابراهيم عبد الجليل، المبادئ الأساسية في المحاسبة، ط2، مصر، دار النهضة العربية، 2017، ص 95.

9. تسهيل التواصل المالي بين الأطراف المختلفة: المعايير المحاسبية تساعد في توحيد لغة المحاسبة مما يسهل على المستثمرين، الجهات الرقابية، والإداريين فهم البيانات المالية بسهولة. (1)
10. تحقيق الشفافية في التقارير المالية: إذ تساعد على عرض المعلومات المالية بصورة واضحة ومفهومة للمستخدمين، مما يساهم في بناء الثقة بين المستثمرين وأصحاب المصلحة.
11. تعزيز موثوقية البيانات المالية: من خلال وضع قواعد وإرشادات دقيقة تساعد على تقديم معلومات مالية دقيقة تعكس الواقع المالي الحقيقي للشركة.
12. توحيد الإجراءات والممارسات المحاسبية: وهو ما يقلل من التباين بين الممارسات المحاسبية في الشركات المختلفة، ويسهل عملية مراجعة البيانات وتحليلها. (2)
- ويرى الباحثون أن أهمية المعايير المحاسبية تساعد على وضع الموازنات والاستراتيجيات المستقبلية وذلك من خلال توفير قوائم مالية ذات معلومات دقيقة وشاملة. تُعد المصداقية والشفافية من أبرز المبادئ التي تسعى الأنظمة المحاسبية إلى تحقيقها في إعداد وعرض القوائم المالية، ولا يمكن بلوغ هذين الهدفين دون وجود معايير محاسبية معتمدة تحكم طريقة جمع وتسجيل ومعالجة المعلومات المالية.
- في ظل تنامي الأسواق المالية، وتزايد الاعتماد على المعلومات المحاسبية من قبل المستثمرين، الدائنين، الجهات الحكومية، والمحللين الماليين، أصبحت الحاجة ملحة إلى بيانات مالية دقيقة، موثوقة، وقابلة للمقارنة بين الفترات الزمنية المختلفة. (3)

(1) سامي عبد اللطيف حسن، المحاسبة المالية بين النظرية والتطبيق، ط1، الأردن، دار الفكر، 2014، ص 150.

(2) مصطفى محمد علي، مبادئ المحاسبة المالية، ط4، مصر، دار النهضة العربية، 2020، ص 135.

(3) محمد محمود عبدالله السلام، مرجع سابق، ص 14.

المبحث الثاني

أهداف وأنواع المعايير المحاسبية الدولية

أولاً: أهداف المعايير المحاسبية:

1. توحيد الممارسات المحاسبية عالمياً: تهدف المعايير إلى وضع لغة محاسبية موحدة تُستخدم على نطاق دولي، بحيث تصبح القوائم المالية مفهومة لجميع الأطراف في مختلف الدول.
2. تحقيق الشفافية والوضوح: تساعد على عرض المعلومات المالية بصورة واضحة وصحيحة، مما يحد من الغموض أو التضليل ويزيد من ثقة المستثمرين والمستخدمين. (1)
3. تعزيز قابلية المقارنة: تجعل القوائم المالية للشركات في دول مختلفة قابلة للمقارنة، مما يسهل على المستثمرين والمحللين الماليين دراسة أوضاع الشركات.
4. تحسين جودة المعلومات المحاسبية: تهدف إلى إنتاج معلومات مالية دقيقة، موضوعية، وذات مصداقية عالية، مما يساعد في تقليل الأخطاء والانحرافات.
5. دعم اتخاذ القرار: تزويد المستثمرين، المقرضين، والإدارات التنفيذية بمعلومات موثوقة تساعد على اتخاذ قرارات اقتصادية ومالية رشيدة. (2)
6. جذب الاستثمارات الأجنبية: عندما تكون القوائم المالية موحدة وشفافة، يسهل على المستثمرين الدوليين فهمها، مما يزيد من فرص تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
7. الالتزام بالحوكمة الرشيدة: تدعم الإفصاح والشفافية كأحد متطلبات الحوكمة، مما يحد من الفساد المالي والإداري. (3)
8. زيادة الكفاءة الاقتصادية: من خلال توفير معلومات مالية دقيقة، تُسهم المعايير في تحسين عمل الأسواق المالية، ورفع كفاءتها في تخصيص الموارد.

(1) أحمد حلمي جمعة، معايير التقارير المالية (معايير المحاسبة الدولية)، مصر، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2014، ص 55.
(2) محمد أبو النصر وجمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية – IFRS الجوانب النظرية والعملية، الأردن، دار وائل للنشر، 2021، ص 41.
(3) عمر يوسف عمر الحضري، ملخص أهم معايير المحاسبة الدولية IFRS، السعودية، الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2019، ص 18.

9. الاستجابة للعلامة الاقتصادية: تساعد في مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية وظهور الشركات متعددة الجنسيات، بحيث لا تتعطل أعمالها بسبب اختلاف الأنظمة المحاسبية.

10. تعزيز الثقة في الأسواق المالية: عندما يعرف المستثمرون أن البيانات المالية صادرة وفق معايير دولية، تزيد ثقتهم بالأسواق المحلية والعالمية.
ويرى الباحثون أن أهداف المعايير المحاسبية هي:

1. توحيد أو تقارب طرق عرض القوائم المالية في الدول المختلفة.
 2. مساعدة الشركات على وضع قوائم مالية قابلة للمقارنة في المستقبل.
 3. مساعدة الملاك والمستثمرين على توفير قوائم مالية سهلة الفهم والتحليل.
- يعد توحيد الممارسات المحاسبية أحد الأهداف الرئيسية لمعايير المحاسبة الدولية، حيث يسعى هذا التوحيد إلى وضع لغة محاسبية موحدة تُستخدم على مستوى عالمي. يساعد هذا على تقليل التباين بين النظم المحاسبية الوطنية المختلفة، ويتيح للمستثمرين والمحللين مقارنة القوائم المالية بين الشركات والدول بسهولة. كما يساهم في تعزيز الشفافية والموثوقية للبيانات المالية، ويعزز ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة في المعلومات المقدمة. ومن خلال اعتماد معايير محاسبية موحدة، تستطيع الشركات متعددة الجنسيات التكيف مع بيئات اقتصادية متنوعة وتوسيع عملياتها الدولية دون مواجهة صعوبات بسبب اختلاف القوانين أو المعايير الوطنية.⁽¹⁾

(1) أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص 16.

ثانياً: أنواع المعايير المحاسبية الدولية:

1. معايير الاعتراف والقياس: (Recognition & Measurement Standards)

تُعنى هذه المجموعة من المعايير بكيفية تسجيل العمليات المالية وتقدير قيمتها في القوائم. فهي تجيب عن سؤالين رئيسيين: متى يتم الاعتراف بعنصر مالي معين؟ وبأي قيمة يتم قياسه؟ أمثلة تطبيقية لها:

- معيار **IAS 16** الخاص بالأصول الثابتة، والذي يحدد كيفية الاعتراف بوجود الأصل الثابت وتحديد قيمته سواء بالتكلفة التاريخية أو القيمة العادلة.
 - معيار **IFRS 15** المتعلق بالإيرادات من العقود مع العملاء، والذي يوضح خطوات الاعتراف بالإيراد بشكل يعكس التحويل الفعلي للمنافع الاقتصادية.
- الأهمية: هذه المعايير تمنع التضارب في تسجيل العمليات وتضمن أن المعلومات المالية المعروضة تعكس الواقع الاقتصادي بدقة. (1)

2. معايير العرض والإفصاح: (Presentation & Disclosure Standards)

تهدف هذه المعايير إلى وضع ضوابط لكيفية عرض القوائم المالية بشكل منظم ومتجانس، بحيث تسهل قراءتها وفهمها، وتحدد أيضاً المعلومات الإيضاحية التي يجب الإفصاح عنها لتعزيز الشفافية، وتزويد من مصداقية المعلومات أمام المستثمرين. (2)

3. معايير خاصة بالقطاعات أو الموضوعات المحددة (Industry or Specific Standards):

تُوضع هذه المعايير لتغطية أنشطة اقتصادية ذات طبيعة خاصة تختلف عن غيرها، بحيث تقدم معالجات محاسبية متلائمة مع خصوصية كل نشاط. (3)

4. المعايير الإطارية أو المفاهيمية: (Conceptual Framework Standards)

لا تقتصر المعايير على النصوص التطبيقية، بل هناك إطار مفاهيمي يمثل الأساس النظري الذي

(1) محمد حلمي عبدالوهاب، المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية، ط1، مصر، دار الفكر العربي، 2016، ص 88.

(2) سعود جابر مشكور، المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية، ط1، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، 2000، ص 5.

(3) احمد عبدالسلام مساعد، المحاسبة الدولية وتطبيقاتها، ط1، السودان، جامعة النيلين للنشر، 2015، ص 102.

تبنى عليه جميع المعايير الأخرى. هذا الإطار يتضمن الأهداف الأساسية للتقارير المالية، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، والفروض المحاسبية العامة. أمثلة لما يتضمنه:

- تحديد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية مثل: الملاءمة (Relevance) والتمثيل الصادق. (Faithful Representation)
- تحديد مستخدمي القوائم المالية الأساسيين (المستثمرون، المقرضون، الدائنون) والأهداف التي يسعى التقرير لتحقيقها.

• **الأهمية:** يمثل هذا الإطار مرجعاً أساسياً عند غياب نص محدد في أحد المعايير، كما يضمن الاتساق بين مختلف النصوص المحاسبية.⁽¹⁾

5. معايير الإفصاحات الموسعة: (Extended Disclosure Standards)

مع التطور العالمي في مفاهيم الشفافية والمساءلة، ظهرت معايير حديثة تتعلق بالإفصاحات الموسعة، حيث لم يعد كافياً عرض الأرقام المالية فقط، بل أصبح مطلوباً الإفصاح عن جوانب بيئية واجتماعية وحوكمية. (ESG) أمثلة تطبيقية لها:

- الإفصاح عن المخاطر المالية المحتملة (مثل مخاطر سعر الصرف أو مخاطر الائتمان).
- الإفصاح عن التزامات المنشأة تجاه البيئة والمسؤولية الاجتماعية.
- **الأهمية:** هذه المعايير تدعم الثقة بين الشركات والمستثمرين والمجتمع، وتعكس مدى التزام المنشأة بالمسؤولية المستدامة
- . (2) تفصيل حول الاعتراف والقياس:

كما عرفنا أن الاعتراف والقياس يُعدّان الركيزة الأساسية للمعايير المحاسبية الدولية، فهما يحددان متى يتم إدراج عنصر مالي في القوائم وبأي قيمة. الاعتراف يتطلب التأكد من أن البند يحقق تعريف

(1) محمد سامي رجب، المعايير الدولية للتقارير المالية: الإطار المفاهيمي والتطبيقات، ط1، مصر، مكتبة عين شمس، 2020، ص 27.
(2) يوسف كمال حسن، المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية للتقارير المالية، ط2، الأردن، دار وائل للنشر، 2017، ص 63.

الأصل أو الالتزام أو الإيراد أو المصروف، وأن إدراجه يوفر معلومات ذات صلة وتمثيلاً أميناً. أما القياس فيعنى بتحديد القيمة النقدية لذلك العنصر عند الاعتراف الأولي وعند القياس اللاحق، باستخدام أسس مختلفة مثل التكلفة التاريخية، القيمة العادلة، صافي القيمة البيعية، أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية.

فعلى سبيل المثال، يعالج IAS 16 الأصول الثابتة بقياسها بالتكلفة أو إعادة التقييم، بينما يفرض IAS 36 اختبار انخفاض القيمة للتأكد من عدم تضخمها. أما IAS 2 فيقضي بقياس المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل. وبالنسبة للأدوات المالية، يحدد IFRS 9 تصنيفها بقياسها وفق نموذج الأعمال ومدفوعاتها التعاقدية، مع تطبيق القيمة العادلة أو التكلفة المهدرة. كذلك يوضح IFRS 15 خطوات الاعتراف بالإيراد على أساس الوفاء بالالتزامات الأدائية، بينما أحدث IFRS 16 تحولاً في عقود الإيجار عبر الاعتراف بحق الاستخدام كأصل مقابل التزام. بذلك يضمن الاعتراف والقياس تقديم قوائم مالية تعكس الواقع الاقتصادي للمنشأة بدقة، وتوفر معلومات قابلة للمقارنة وذات مصداقية للمستثمرين وأصحاب المصلحة، بما يعزز الشفافية ويحد من التلاعب في القيم المالية. (1)

(1) محمد حلمي عبدالوهاب، مرجع سابق، ص 13.

الفصل الثالث

الإطار النظري للقوائم المالية

المبحث الأول : مفهوم وأهمية القوائم المالية.

المبحث الثاني : أهداف وطرق القوائم المالية.

المبحث الأول

مفهوم وأهمية القوائم المالية

تمهيد:

تُعد القوائم المالية مخرجات أساسية للنظام المحاسبي، فهي تمثل مجموعة من التقارير الدورية التي تُعدها المؤسسات بهدف عرض نتائج أعمالها ومركزها المالي خلال فترة زمنية محددة. وتُعرّف بأنها وسيلة منظمة لعرض البيانات المالية في صورة مفهومة وموثوقة تتيح للمستخدمين تقييم الأداء الاقتصادي للمنشأة واتخاذ القرارات المناسبة⁽¹⁾. وتكمن أهمية القوائم المالية في كونها أداة للتواصل بين المؤسسة ومختلف الأطراف ذات العلاقة، إذ تُوفّر معلومات مالية دقيقة تساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات رشيدة، وتمكّن الإدارة من التخطيط والرقابة، وتُسهّل على الدائنين والجهات الرقابية الحكم على قدرة المنشأة في الوفاء بالتزاماتها. كما تُعزز القوائم المالية الشفافية وتزيد من مصداقية المؤسسة في البيئة الاقتصادية، الأمر الذي يساهم في استقرار الأسواق المالية⁽²⁾.

أما عن أهداف القوائم المالية، فهي متعددة وتشمل: توفير معلومات مالية مفيدة لمستخدمي القوائم في اتخاذ القرارات الاقتصادية، توضيح المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية، تقييم قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح وسداد الالتزامات، وإظهار مدى التزامها بالمعايير المحاسبية. كما تهدف إلى تحقيق قابلية المقارنة بين فترات زمنية مختلفة أو بين شركات عاملة في قطاع واحد⁽³⁾. وفيما يخص طرق إعداد القوائم المالية، فإن المؤسسات تعتمد على مجموعة من الأساليب المحاسبية التي تستند إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) أو إلى المبادئ المحاسبية الوطنية. ومن أبرز هذه الطرق: طريقة الاستحقاق، التي تعترف بالإيرادات والمصروفات عند تحققها بصرف النظر عن تحصيلها أو سدادها، وطريقة الأساس النقدي التي تسجل العمليات المالية عند حدوث التدفقات النقدية فعلياً. وتُعتبر طريقة الاستحقاق الأكثر شيوعاً لاعتمادها في إعداد القوائم وفقاً للمعايير الدولية، لما توفره من صورة دقيقة عن الأداء والمركز المالي⁽⁴⁾. وعليه، فإن القوائم المالية ليست مجرد بيانات رقمية، بل هي أداة تحليلية واستراتيجية تساعد على تقييم كفاءة المؤسسة وتعزيز الثقة في أدائها، بما يخدم جميع الأطراف المرتبطة بها.

(1) هادي عبد الواحد، قراءة وفهم القوائم المالية، مكتبة دجلة، بغداد، ط1، 2015، ص 19.

(2) بشرى حسن محمد التوي، محاسبة القوائم المالية، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2021، ص 28.

(3) صوفي محمد، استخدام النسب المالية في تحليل القوائم المالية، دار الكتاب الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2016، ص 41.

(4) سامح محمد رضا، اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية، دار الفكر الجامعي، القاهرة، ط1، 2017، ص 15.

أولاً: مفهوم القوائم المالية:

القوائم المالية هي سجلات محاسبية رسمية تهدف إلى تلخيص جميع العمليات المالية للمنشأة خلال فترة زمنية محددة، وتقديم صورة دقيقة عن الأصول والخصوم وحقوق الملكية والأداء المالي للشركة⁽¹⁾. ويرى أحد الكتاب أن القوائم المالية تمثل أداة أساسية لتقديم معلومات كمية عن الوضع المالي والأداء الاقتصادي للمنشأة، تساعد المستثمرين والدائنين على اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية بشكل أفضل⁽²⁾.

ويرى كاتب آخر أن القوائم المالية تُعد وسيلة لإظهار الأداء المالي بدقة، وتحليل نتائج العمليات التشغيلية والمالية، بما يتيح للمستخدمين المقارنة بين الفترات المختلفة والشركات المختلفة ضمن نفس القطاع⁽³⁾.

وكاتب آخر يرى أن القوائم المالية تمثل إطاراً مالياً يسعى لتحقيق الشفافية والمصداقية في عرض البيانات المالية، بما يتيح لمستخدميها الاعتماد على معلومات موحدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة⁽⁴⁾.

ويرى الباحثون أن القوائم المالية هي عبارة عن معلومات تمت معالجتها خلال الفترة وتوصيلها لمستخدمي القوائم المالية للاستفادة منها في اتخاذ القرار الرشيد.

كما تُعد القوائم المالية أداة جوهرية للحكم على الأداء المالي والاقتصادي للمنشأة، فهي تعكس صورة دقيقة عن الأصول والالتزامات وحقوق الملكية ونتائج النشاط الاقتصادي خلال فترة زمنية محددة. ويُستفاد منها في تقييم قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح، ومدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة، إضافة إلى التعرف على قدرتها في الوفاء بالتزاماتها قصيرة وطويلة الأجل.

وتمكّن القوائم المالية من تحليل مختلف الجوانب المرتبطة بالربحية والمركز المالي والتدفقات النقدية، بما يعكس استقرار الوضع المالي للمنشأة ويحدد موقعها التنافسي في السوق. كما تتيح هذه القوائم

(1) عبد الله علي، المحاسبة المالية: المبادئ والتطبيقات، ط2، مصر، دار الفكر الحديث، 2018، ص 45.

(2) النجار محمود، أساسيات المحاسبة المالية، ط1، الأردن، دار الفكر المعاصر، 2016، ص 78.

(3) السيد خالد، المحاسبة الإدارية والمالية، ط1، السعودية، مكتبة العبيكان، 2017، ص 112.

(4) حسن سمير، القوائم المالية والقوانين المحاسبية، ط1، لبنان، دار الفكر، 2015، ص 89.

إمكانية متابعة الأداء عبر فترات زمنية متعاقبة، وهو ما يساعد على تقييم التوجهات المستقبلية للمنشأة وتحديد نقاط القوة والضعف في أدائها المالي والاقتصادي.

علاوة على ذلك، توفر القوائم المالية أساساً للتنبؤ المالي واتخاذ القرارات الاستراتيجية، إذ يمكن من خلالها تقييم قدرة المنشأة على توسيع عملياتها أو الاستثمار في مشاريع جديدة، كما تُساعد في تحديد كفاءة الإدارة في استخدام الموارد وتحقيق أعلى عائد ممكن على رأس المال المستثمر. وتساهم القوائم المالية أيضاً في تعزيز الشفافية والمصداقية أمام المستثمرين والدائنين وأصحاب المصالح الآخرين، حيث تُمكنهم من الحصول على صورة موضوعية وموثوقة عن الوضع المالي للمنشأة، مما يدعم الثقة في القرارات الاستثمارية والائتمانية.

كما تعتبر القوائم المالية أداة أساسية لتحليل المخاطر المالية، إذ يمكن من خلالها رصد أي مؤشرات للتعرض للديون المفرطة أو انخفاض السيولة التشغيلية، وكذلك تقييم أثر التغيرات الاقتصادية أو السوقية على الأداء المالي للمنشأة. وفي الوقت نفسه، تتيح القوائم المالية مقارنة الأداء المالي للمنشأة مع المعايير القطاعية والمنافسين، مما يساعد على تحديد نقاط التميز والمجالات التي تحتاج إلى تحسين، وبالتالي دعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية لتحقيق النمو المستدام والاستقرار المالي على المدى الطويل (1).

(1) عبدالله علي، مرجع سابق، ص 23.

ثانياً: أهمية القوائم المالية:

1. **تقييم الأداء المالي:** تساعد القوائم المالية في تقييم الوضع المالي للشركة بدقة، حيث توفر صورة واضحة عن قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح وإدارة التكاليف وتحليل الربحية على مدى فترات زمنية مختلفة.
2. **دعم اتخاذ القرار الاستراتيجي:** تعتمد الإدارة والمستثمرون والدائنون على هذه القوائم لاتخاذ قرارات مالية مستنيرة، مثل الاستثمار، التمويل، وزيادة رأس المال، بناءً على بيانات موثوقة.
3. **تعزيز الشفافية والمصداقية:** تلتزم القوائم المالية بإظهار بيانات موثوقة وشفافة، مما يعزز ثقة أصحاب المصلحة والمستثمرين ويُسهّل تحقيق الحوكمة الرشيدة⁽¹⁾.
4. **مساعدة المستثمرين في اتخاذ قرارات استثمارية سليمة:** من خلال تحليل الربحية والسيولة والمخاطر الظاهرة في القوائم، يمكن للمستثمر اتخاذ قرار مبني على أساس واقعي.
5. **تعزيز شفافية الأداء الإداري:** تعكس القوائم مستوى الكفاءة في استخدام الموارد ومدى الالتزام بالمسؤوليات المالية، ما يعزز ثقة أصحاب المصلحة بالإدارة.
6. **تحقيق الالتزام بالمعايير والمحاسبة القانونية:** إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية يضمن التزام المنشأة بالإفصاح الكامل والنزاهة في تقديم المعلومات المالية⁽²⁾.
7. **تمكين الإدارة من التخطيط المالي طويل الأجل:** توفر القوائم بيانات تاريخية دقيقة يمكن الاعتماد عليها في بناء سيناريوهات مستقبلية وتقدير التدفقات النقدية المتوقعة.
8. **تحليل التكاليف ومراقبة المصروفات:** تساهم القوائم في تتبع مصادر الإنفاق والربط بينها وبين الإيرادات، مما يُمكن من تحسين كفاءة إدارة التكاليف.
9. **توفير معلومات للدائنين والبنوك حول الجدارة الائتمانية:** يُعتمد على القوائم المالية في تحليل مدى قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة وطويلة الأجل⁽³⁾.

(1) عمر الزعبي، المحاسبة المالية: الأسس والمفاهيم، ط2، عمان، دار وائل للنشر، 2018، ص 61.

(2) أحمد حامد الشرقاوي، المحاسبة المالية والأسس النظرية والتطبيقات العملية، ط3، القاهرة، دار الجامعة الجديدة، 2016، ص 72.

(3) علي محمود أحمد، مبادئ المحاسبة المالية، ط4، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2019، ص 88.

10. **التنبؤ بالإفلاس أو المشاكل المالية المحتملة:** عبر تحليل النسب المالية والمؤشرات النقدية، تساعد القوائم في الكشف المبكر عن أي مؤشرات خطر مالي.

11. **تحقيق الرقابة المالية الداخلية:** من خلال مقارنة النتائج المتحققة مع الخطط المالية المعتمدة، تساهم القوائم في تقييم مدى الانضباط المالي داخل المؤسسة.

12. **تعزيز الإفصاح المالي أمام الجهات التنظيمية:** تُستخدم القوائم المالية كأساس رئيسي في التقارير المُقدّمة للهيئات الضريبية والرقابية، مما يدعم الالتزام القانوني⁽¹⁾.

ويرى الباحثون أن أهمية القوائم المالية تركز في توفير معلومات يمكن تحليلها للاستفادة منها في اتخاذ القرار.

كما علمنا أهمية تعزيز الشفافية والمصادقية في الأسواق من خلال القوائم المالية، حيث تعتبر القوائم المالية أداة محورية لتعزيز الشفافية والمصادقية في الأسواق المالية، إذ تتيح تقديم معلومات موثوقة ومنظمة حول الأداء المالي للمنشأة، بما يضمن أن جميع الأطراف ذات العلاقة، من مستثمرين ودائنين وجهات رقابية، تمتلك قاعدة موحدة من البيانات لاتخاذ القرارات الاقتصادية. ومن دون هذه الشفافية، يصبح المستثمرون والمقرضون مضطرين لاتخاذ قراراتهم بناءً على معلومات غير كاملة أو شائعات، مما يزيد من مخاطر التقدير الخاطئ ويؤثر سلباً على كفاءة السوق.

تعكس الشفافية في القوائم المالية مدى التزام الإدارة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة، والتقديرات المالية، والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، وكذلك الالتزامات الطارئة والمخاطر المحتملة. وهذا النوع من الإفصاح لا يقتصر على الأرقام فحسب، بل يشمل أيضاً التفسير النوعي الذي يوضح أسباب التغيرات في النتائج المالية أو أسباب حدوث خسائر أو أرباح غير متكررة.

من جهة أخرى، تساهم القوائم المالية الشفافة في بناء الثقة بين المنشأة والمستثمرين، حيث يصبح بإمكانهم تقييم المخاطر بعقلانية وتقدير العوائد المتوقعة دون الحاجة للاعتماد على مصادر خارجية أو معلومات غير رسمية. كما يمكن استخدام القوائم المالية كأساس لمقارنة الأداء بين الشركات داخل نفس القطاع، ما يتيح للمستثمرين اتخاذ قرارات مبنية على معايير قابلة للمقارنة وليس مجرد انطباعات شخصية⁽²⁾.

(1) العجمي حسين عبدالله، تحليل القوائم المالية، ط1، الكويت، مكتبة الفلاح، 2020، ص 110.

(2) عمر الزعبي، مرجع سابق، ص 25.

المبحث الثاني

أهداف وطرق القوائم المالية

أولاً: أهداف القوائم المالية:

1. توفير معلومات مفيدة لاتخاذ قرارات اقتصادية: تهدف القوائم المالية إلى تزويد مستخدميها بمعلومات ملائمة تساعد على اتخاذ قرارات استثمارية وأئتمانية ومالية رشيدة.
2. قياس نتائج العمليات خلال الفترة المالية: من خلال بيان الدخل، يتم تحديد الربح أو الخسارة للفترة المحاسبية، مما يوفر تقييماً لأداء المنشأة.
3. إظهار المركز المالي في نهاية الفترة: تُمكن الميزانية العمومية من عرض الأصول والالتزامات وحقوق الملكية في نهاية الفترة المالية، لتوضيح الحالة المالية الكاملة (1).
4. الإفصاح عن التغيرات في حقوق الملكية: تُبرز القوائم المالية أي تغيرات طرأت على رأس المال، سواء من خلال الأرباح أو الخسائر أو التوزيعات أو الزيادات الرأسمالية.
5. توفير معلومات عن التدفقات النقدية: تهدف القوائم إلى تزويد المستخدمين ببيانات عن مصادر واستخدامات النقد، مما يساعد على تقييم قدرة المنشأة على توليد النقد.
6. دعم التنبؤ بالأداء المستقبلي: من خلال تحليل المعلومات التاريخية في القوائم المالية، يستطيع المستخدمون التنبؤ بنتائج مستقبلية محتملة (2).
7. توفير أساس موثوق لتقييم أداء الإدارة: تهدف القوائم المالية إلى تقديم معلومات تساعد في تقييم مدى كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المالية.
8. المساهمة في الرقابة المالية: تساعد القوائم على مقارنة الأداء الفعلي بالمخطط، مما يُمكن من تحديد الانحرافات واتخاذ الإجراءات التصحيحية.
9. خدمة مستخدمين متعددين للمعلومات المالية: تم تصميم القوائم لتكون مفيدة لمجموعة واسعة من المستخدمين مثل المستثمرين والدائنين والهيئات الحكومية (3).

(1) عمر الزعبي، مرجع سابق، ص 25.

(2) احمد الشرقاوي، مرجع سابق، ص 25.

(3) علي محمود أحمد، مرجع سابق، ص 25.

10. تمكين المقارنة بين المنشآت المختلفة: تهدف القوائم إلى تسهيل مقارنة الأداء المالي بين شركات مختلفة في نفس القطاع أو على مستوى السوق ككل.

11. تعزيز الشفافية والمساءلة أمام المساهمين: من خلال الإفصاح الكامل والدقيق عن البيانات المالية، تؤدي القوائم دوراً محورياً في تعزيز الثقة بالمنشأة.

12. الالتزام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية: القوائم المالية تُعد أداة لتحقيق الامتثال للأنظمة المحاسبية والقوانين المحلية والدولية (1).

عرض المركز المالي: يעד عرض المركز المالي للمنشأة من أهم أهداف القوائم المالية، إذ يعكس الوضع الاقتصادي للمنشأة في تاريخ معين، موضحاً ما تملكه من أصول وما عليها من التزامات وحقوق ملكية، مما يساعد الأطراف المعنية على فهم الوضع المالي الحقيقي. يتم عرض المركز المالي عادةً من خلال قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)، المبنية على معادلة المحاسبة: الأصول = الخصوم + حقوق الملكية، والتي تعكس التوازن بين موارد المنشأة والتزاماتها.

يعطي عرض المركز المالي للمستثمرين والدائنين القدرة على تقييم المخاطر، حيث يظهر حجم الأصول المتداولة مقارنة بالالتزامات قصيرة الأجل، كما يساعد على الحكم على كفاءة الإدارة في استخدام الموارد وتوزيع الأصول بين استثمارات طويلة وقصيرة الأجل. بالإضافة لذلك، يسهم المركز المالي في مقارنة الأداء عبر الفترات المختلفة أو مع منشآت أخرى، ويعزز الشفافية والمساءلة، مما يبني الثقة بين المنشأة وأصحاب المصالح. يمثل عرض المركز المالي أداة مهمة لتقييم الاستقرار المالي واتخاذ قرارات مبنية على معلومات دقيقة وموثوقة (2).

ويرى الباحثون أن القوائم المالية تهدف إلى إظهار وتوضيح الموقف المالي للمنشأة من خلال الإفصاح والاعتراف السليم بالأحداث المالية طوال الفترة.

(1) العجمي حسين عبدالله، مرجع سابق، ص 26.

(2) عمر الزعبي، مرجع سابق، ص 25.

ثانياً: طرق إعداد القوائم المالية:

1. الاعتماد على أساس الاستحقاق: تسجيل الإيرادات عند تحققها والمصروفات عند استحقاقها، بغض النظر عن التدفقات النقدية، وهو الأساس المعتمد في معظم المعايير الدولية (1).
2. الاعتماد على أساس النقدية: الاعتراف بالعمليات المالية فقط عند حدوث التدفقات النقدية الفعلية، ويُستخدم غالباً في بعض المنشآت الصغيرة أو الحكومية.
3. إعداد القوائم وفق المعايير الدولية للتقارير المالية: (IFRS) بهدف التوحيد والشفافية في التقارير بما يسمح بالمقارنة على المستوى العالمي.
4. إعداد القوائم المالية المجمعة: للشركات القابضة التي تملك شركات تابعة، حيث يتم دمج القوائم المالية لكل الوحدات في قائمة واحدة.
5. قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية): تعرض الأصول والخصوم وحقوق الملكية إما وفق ترتيب السيولة (Liquidity-based) أو وفق الأجل (متداول/غير متداول) (2).
6. قائمة الدخل:
 - أ. طريقة المرحلة الواحدة: (Single-step) طرح إجمالي المصروفات من الإيرادات مباشرة.
 - ب. طريقة المراحل المتعددة: (Multi-step) تفصيل الإيرادات والمصروفات للوصول إلى مجمل الربح ثم صافي الربح.
7. قائمة التدفقات النقدية:
 - أ. الطريقة المباشرة: عرض مقبوضات ومدفوعات النقدية من التشغيل مباشرة.
 - ب. الطريقة غير المباشرة: تعديل صافي الربح وفقاً للتغيرات في الأصول والخصوم المتداولة (3).

(1) عبد الغفار محمد، المحاسبة المالية مدخل معاصر، ط2، القاهرة، دار النهضة العربية، 2019، ص 154.
(2) السيد محمود، القوائم المالية وفق المعايير الدولية، ط1، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2021، ص 97.
(3) الطاهر يوسف، مبادئ المحاسبة المالية وتطبيقاتها، ط4، بيروت، دار الكتب العلمية، 2018، ص 178.

8. قائمة التغيرات في حقوق الملكية: توضح التغيرات في رأس المال والاحتياطات والأرباح المحتجزة.

9. الإيضاحات المتممة للقوائم المالية: شرح السياسات المحاسبية المستخدمة وتقديم تفاصيل إضافية⁽¹⁾.

10. الاعتماد على التكنولوجيا المالية: (FinTech) استخدام أنظمة وبرمجيات حديثة مثل ERP لإعداد القوائم بسرعة ودقة.

11. المراجعة الداخلية والخارجية: التحقق من أن القوائم أعدت وفقاً للمعايير وخالية من الأخطاء الجوهرية⁽²⁾.

12. طرق تحليلية مساعدة: مثل التحليل العمودي (عرض البنود كنسبة من الإجمالي) والتحليل الأفقي (مقارنة القوائم عبر سنوات متعددة) لتحسين دقة التقارير.

13. طرق الإعداد الخاصة بالقطاع العام: حيث قد تعتمد الحكومات على أساس نقدي معدل أو محاسبة الصناديق.

يُعد الاعتماد على أساس الاستحقاق من أهم الطرق في إعداد القوائم المالية، حيث يقوم على مبدأ تسجيل الإيرادات والمصروفات عند تحققها واستحقاقها، بغض النظر عن وقت استلام النقد أو دفعه. ويعتبر هذا الأساس الركيزة الرئيسية في المحاسبة الحديثة، لأنه يوفر صورة دقيقة للوضع المالي والأداء الاقتصادي للمنشأة خلال فترة محددة، مما يساعد المستثمرين والدائنين والإدارة على اتخاذ قرارات مالية واستثمارية مبنية على معلومات موثوقة. ويتميز أساس الاستحقاق بقدرته على عكس الالتزامات المستقبلية والموارد المكتسبة بالفعل، مما يسمح بمقارنة الأداء المالي بين الفترات المختلفة وتقييم كفاءة الإدارة في استخدام الموارد. كما أنه الأساس المعتمد في معظم المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) والمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP)⁽³⁾.

(1) التونسي أحمد، أساسيات المحاسبة المالية، ط3، عمان، دار وائل للنشر، 2020م، ص212.
(2) كفاي أحمد، المحاسبة المالية والتقارير المالية الدولية، ط5، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 2022، ص 310.
(3) عبدالغفار محمد، مرجع سابق، ص 29.

أساس الاستحقاق هو الطريقة المحاسبية التي يتم من خلالها تسجيل الإيرادات عند تحققها والمصروفات عند استحقاقها، بغض النظر عن استلام أو دفع النقد. يُستخدم هذا الأساس في المعايير الدولية مثل IFRS و GAAP لأنه يعكس الأداء الحقيقي للمنشأة، ويوفر صورة دقيقة عن الأرباح والخسائر. من خلاله يمكن للمستثمرين والمستخدمين الآخرين للقوائم المالية اتخاذ قرارات مبنية على معلومات اقتصادية واقعية، لا مجرد تدفقات نقدية. ورغم أنه يتطلب نظاماً محاسبياً متقدماً، إلا أن دقته وشفافيته تجعله الأكثر أهمية في المحاسبة الحديثة⁽¹⁾.

(1) عبدالغفار محمد، مرجع سابق، ص 29.

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

المبحث الاول: نبذه تعريفية عن بنك السودان المركزي

المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

المبحث الأول

نبذة تعريفية عن بنك السودان المركزي

يعتبر بنك السودان المركزي المؤسسة المالية العليا في الدولة، والجهة المسؤولة عن إدارة السياسة النقدية وضمان استقرار العملة الوطنية والإشراف على الجهاز المصرفي. منذ تأسيسه، كان للبنك دور محوري في صياغة معالم الاقتصاد الوطني ومواجهة التحديات الاقتصادية المختلفة، سواء أكانت تضخمًا ماليًا أو تقلبات في سعر الصرف أو أزمات مصرفية. يمثل البنك اليوم ليس مجرد مؤسسة مالية، بل محورًا استراتيجيًا يضمن التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على استقرار العملة الوطنية، ويشكل جسرًا بين الحكومة والقطاع المصرفي.

تعود فكرة إنشاء بنك السودان المركزي إلى الفترة التي أعقبت استقلال السودان، حيث كان النظام المصرفي يعتمد على البنك الوطني السوداني الذي كان يمارس وظائف البنك التجاري والبنك المركزي معًا، لكنه لم يكن يمتلك السلطة الكاملة لإصدار العملة الوطنية أو إدارة السياسة النقدية بشكل مستقل. ومع تزايد الحاجة إلى مؤسسة مالية مركزية مستقلة، تم إصدار قانون بنك السودان المركزي رقم 34 لسنة 1959م، ليبدأ البنك نشاطه الرسمي في عام 1960م، حاملاً على عاتقه مسؤولية إصدار العملة الوطنية وإدارة النقد والإشراف على البنوك التجارية وحماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الداخلية والخارجية.

على مدار العقود الماضية، مر البنك بمراحل عدة؛ فقد ركز في البداية على تأسيس الأسس النقدية والمالية، ثم توسع في إشرافه على البنوك وإدارة الاحتياطات الأجنبية، قبل أن يواجه تحديات اقتصادية كبيرة مثل التضخم المرتفع وتقلبات أسعار الصرف في فترة التسعينيات، وصولاً إلى مرحلة الإصلاح والتحديث التي شهدت تطوير الأسواق المالية وتعزيز الشمول المالي واعتماد معايير مصرفية دولية حديثة.⁽¹⁾

يلعب البنك دورًا محوريًا في إدارة الاقتصاد الوطني من خلال إصداره للعملة الوطنية، ومراقبة تداولها، والحفاظ على قيمتها، كما يضع سياسات نقدية تهدف إلى ضبط كمية النقد المتداول والتحكم في معدلات الفائدة والسيولة المالية بما يحقق الاستقرار المالي ويدعم النمو الاقتصادي. ويشمل عمل البنك أيضًا الرقابة على الجهاز المصرفي لضمان التزام البنوك التجارية والمؤسسات المالية بالمعايير

¹ مقابلة شخصية، احمد محمد احمد، موظف في قسم المحاسبة، 2 ديسمبر 2025م.

المصرفية وحماية ودائع المواطنين، بالإضافة إلى إدارة الاحتياطات الأجنبية بما يضمن استقرار سعر الصرف وتوفير التمويل اللازم للمعاملات الخارجية، وتطوير الأسواق المالية عبر تنظيم سوق النقد وسندات الخزنة لدعم الاستثمار وتمويل التنمية.

لقد أثبت بنك السودان المركزي أهميته في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الوطني من خلال مراقبة التضخم، ودعم السيولة في البنوك التجارية، وتعزيز الثقة في النظام المالي، والمساهمة في تطوير الشمول المالي بحيث تشمل الخدمات المصرفية المناطق النائية والفئات المهمشة. ورغم ذلك، يواجه البنك تحديات عديدة، أبرزها ارتفاع معدلات التضخم، وتقلبات أسعار الصرف، والضغط الناتج عن تمويل العجز الحكومي، إضافة إلى حجم الاقتصاد غير الرسمي الذي يقلل من قدرة البنك على ضبط السيولة النقدية والسياسات المالية بفعالية. ومع هذه التحديات، يفتح البنك فرصاً كبيرة للنمو الاقتصادي من خلال تطوير الأسواق المالية، وتعزيز الابتكار المصرفي، وتوسيع نطاق الخدمات المالية لتشمل شرائح أوسع من المجتمع.

أهداف بنك السودان المركزي:- يسعى بنك السودان المركزي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية، من أهمها: (1)

1. تحقيق الاستقرار النقدي من خلال المحافظة على استقرار الأسعار والحد من معدلات التضخم.
 2. الحفاظ على قيمة العملة الوطنية وتعزيز الثقة فيها داخلياً وخارجياً.
 3. تنظيم وتطوير الجهاز المصرفي بما يضمن سلامته وكفاءته وقدرته على دعم النشاط الاقتصادي.
 4. المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي والحد من المخاطر التي قد تهدد النظام المصرفي.
 5. دعم التنمية الاقتصادية عبر توجيه الائتمان للقطاعات الإنتاجية ذات الأولوية.
- مهام واختصاصات بنك السودان المركزي: -

- يضطلع بنك السودان المركزي بعدد من المهام الجوهرية التي تمثل جوهر عمله، ومن أبرزها:
1. إصدار العملة الوطنية: يتولى البنك مسؤولية إصدار النقد السوداني بجميع فئاته، وضمان تداوله وفق ضوابط دقيقة تمنع التزوير وتحافظ على جودة العملة المتداولة.
 2. رسم وتنفيذ السياسة النقدية: يقوم البنك بوضع وتنفيذ السياسة النقدية باستخدام أدوات متعددة مثل:

¹ مقابلة شخصية، احمد محمد احمد، موظف في قسم المحاسبة، 2 ديسمبر 2025م.

سعر الخصم، عمليات السوق المفتوحة، نسبة الاحتياطي القانوني. وتهدف هذه الأدوات إلى التحكم في عرض النقود والائتمان بما يتناسب مع أهداف الاستقرار الاقتصادي.

3. الرقابة والإشراف على الجهاز المصرفي: يشرف بنك السودان المركزي على المصارف والمؤسسات المالية العاملة في البلاد، ويعمل على: ضمان التزامها بالقوانين واللوائح المصرفية. تعزيز متطلبات السلامة المالية. حماية حقوق المودعين.

4. إدارة الاحتياطيات الأجنبية: يتولى البنك إدارة احتياطيات البلاد من العملات الأجنبية والذهب، بما يسهم في دعم ميزان المدفوعات وتعزيز القدرة على الوفاء بالالتزامات الخارجية. 5. بنك الحكومة ومستشارها المالي: يعمل بنك السودان المركزي كبنك للحكومة، حيث يدير حساباتها، ويسهم في تنفيذ سياساتها المالية، ويقدم لها المشورة في القضايا النقدية والمالية. دور بنك السودان المركزي في التنمية الاقتصادية: -

لا يقتصر دور بنك السودان المركزي على الجوانب النقدية فقط، بل يمتد ليشمل دعم مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال:

1. تشجيع التمويل المصرفي للقطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة.
 2. دعم سياسات الشمول المالي وتوسيع قاعدة التعامل المصرفي.
 3. تعزيز التمويل الأصغر للمساهمة في محاربة الفقر وتحسين مستوى المعيشة.
- الهيكل التنظيمي لبنك السودان المركزي: -
- يتكون الهيكل التنظيمي لبنك السودان المركزي من عدة مستويات إدارية وفنية، تشمل: (1) المحافظ ونوابه، مجلس الإدارة.

الإدارات العامة المتخصصة في الشؤون النقدية، والرقابية، والمصرفية، والمالية. ويهدف هذا الهيكل إلى تحقيق الكفاءة في الأداء وسرعة اتخاذ القرار، وضمان التنسيق بين مختلف الوحدات التنظيمية.

¹ مقابلة شخصية، احمد محمد احمد، موظف في قسم المحاسبة، 2 ديسمبر 2025م.

المبحث الثاني

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

أولاً: إجراءات الدراسة الميدانية:

1. منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لملاءمته لطبيعة الدراسة التي تهدف إلى وصف وتحليل أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية، والمراجعة، وأنظمة الرقابة الداخلية، والإفصاح المحاسبي على القوائم المالية، من خلال جمع البيانات ميدانياً وتحليلها إحصائياً لاختبار فرضيات الدراسة.

2. مجتمع الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة في العاملين بالمجال المحاسبي والمراجعة والإدارة المالية بالمؤسسات محل الدراسة، ممن لهم علاقة مباشرة بإعداد القوائم المالية أو مراجعتها أو الإشراف عليها، باعتبارهم الأكثر قدرة على تقييم ممارسات المحاسبة والمراجعة والرقابة والإفصاح.

3. عينة الدراسة

اعتمدت الدراسة على عينة ميسرة نظراً لصعوبة حصر المجتمع الكلي وضيق الإطار الزمني للدراسة، حيث تم توزيع الاستبانة على عدد من المبحوثين، وبلغ حجم العينة المعتمدة في التحليل الإحصائي (25) استبانة صالحة للتحليل، بعد استبعاد الاستبانات غير المكتملة.

4. أداة الدراسة

تمثلت أداة الدراسة في استبانة تم تصميمها خصيصاً لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، وذلك بالاستناد إلى الأدبيات النظرية والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث. وقد صيغت عبارات الاستبانة بلغة واضحة ومباشرة، مع مراعاة أن تقيس كل عبارة بُعداً واحداً بشكل دقيق.

5. مكونات الاستبانة

تكونت الاستبانة من قسمين رئيسيين. اشتمل القسم الأول على البيانات الشخصية للمبحوثين، وتضمن ستة متغيرات هي: الجنس، العمر، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، والتخصص العلمي.

أما القسم الثاني فقد اشتمل على فقرات الاستبانة الخاصة بفرضيات الدراسة، حيث تم توزيع العبارات على أربع فرضيات، بواقع خمس عبارات لكل فرضية، ليبلغ إجمالي عبارات الفرضيات (20) عبارة.

6. مقياس الدراسة

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات أفراد العينة، حيث تم ترميز بدائل الإجابة على النحو الآتي:

(5)أوافق بشدة، (4) أوافق، (3) محايد، (2) لا أوافق، (1) لا أوافق بشدة. أما أسئلة البيانات الشخصية فقد تم ترميزها ترميزاً رقمياً تصاعدياً، بحيث يأخذ الخيار الأول الرقم (1) والخيار الثاني الرقم (2) وهكذا.

7. صدق وثبات أداة الدراسة

تم قياس ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) ، وذلك للتحقق من درجة الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة، بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، وبعد استبعاد متغيرات البيانات الشخصية، والتركيز على فقرات محاور الدراسة المقاسة وفق مقياس ليكرت الخماسي.

وقد بلغ عدد فقرات الدراسة (25)فقرة موزعة على فرضيات الدراسة الأربع، وبحجم عينة قدره (25) مفردة، وتم تنفيذ اختبار الثبات باستخدام برنامج SPSS لما يتمتع به من دقة وشيوع في الدراسات العلمية.

وتشير نتائج اختبار الثبات لفقرات الاستبانة، حيث بلغ معامل ألفا كرونباخ قيمة قدرها (0.822)، وهي قيمة تشير إلى مستوى ثبات مرتفع وجيد جداً لأداة الدراسة.

وتُعد هذه القيمة أعلى من الحد الأدنى المقبول إحصائياً في البحوث الإدارية والاجتماعية، والذي يُحدد غالباً عند (0.70)، مما يدل على وجود درجة عالية من الاتساق الداخلي بين فقرات الاستبانة. وتعكس هذه النتيجة أن البنود المستخدمة في الاستبانة تقيس مفاهيم مترابطة ومتجانسة، وتتمتع بدرجة موثوقية عالية، الأمر الذي يسمح بالاعتماد عليها في استكمال التحليلات الإحصائية اللاحقة واختبار فرضيات الدراسة بثقة علمية.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن أداة الدراسة صالحة من حيث الثبات، وتفي بمتطلبات البحث العلمي.

8. أساليب جمع البيانات

تم جمع البيانات ميدانياً من خلال توزيع الاستبانة على أفراد العينة المستهدفة، مع توضيح هدف الدراسة للمبحوثين والتأكيد على سرية المعلومات واستخدامها لأغراض البحث العلمي فقط، الأمر الذي أسهم في رفع مستوى المصادقية في الاستجابات.

9. أساليب التحليل الإحصائي

تم إدخال البيانات وتحليلها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ، حيث تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية تمثلت في:

الإحصاء الوصفي باستخدام التكرارات والنسب المئوية لوصف البيانات الشخصية.

حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لقياس اتجاهات أفراد العينة نحو عبارات الاستبانة.

استخدام اختبار كاي تربيع (Chi-Square Test) لاختبار فرضيات الدراسة وبيان مدى وجود دلالة إحصائية بين التوزيع الفعلي للاستجابات والتوزيع الفرضي لمقياس ليكرت الخماسي.

حساب معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة.

ثانياً: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

أولاً: التحليل الوصفي للبيانات الشخصية

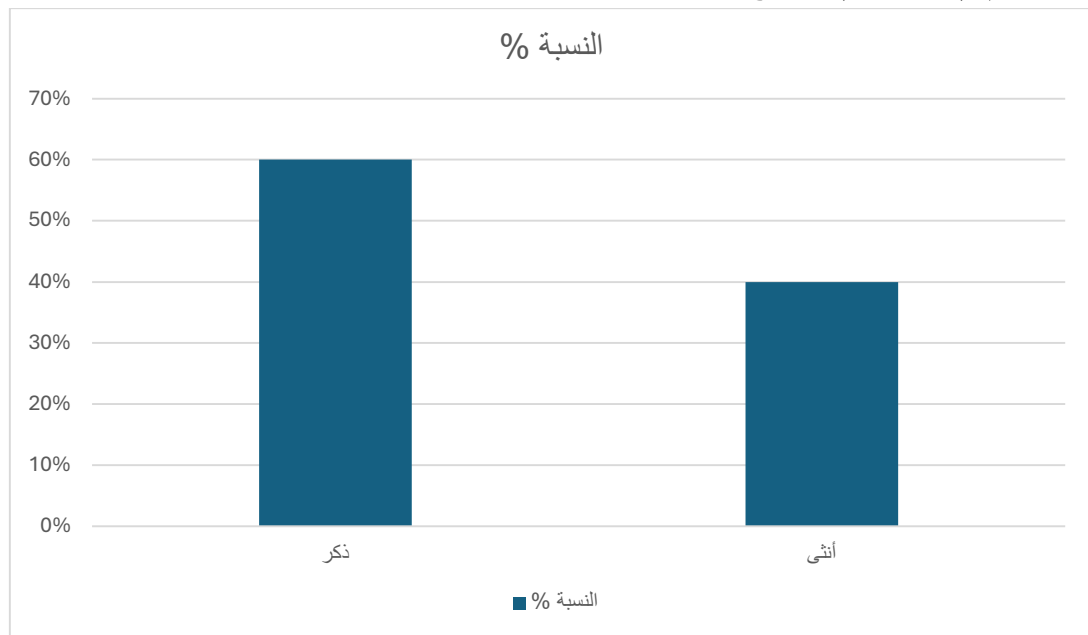
أولاً: النوع لأفراد عينة الدراسة

جدول رقم (4-2-1): النوع لأفراد عينة الدراسة

النوع	النسبة %	التكرار
ذكر	60%	15
أنثى	40%	10
المجموع	100%	25

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية عبر برنامج SPSS ، 2025م.

شكل رقم (4-2-1): النوع لأفراد عينة الدراسة



المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية عبر برنامج SPSS ، 2025م.

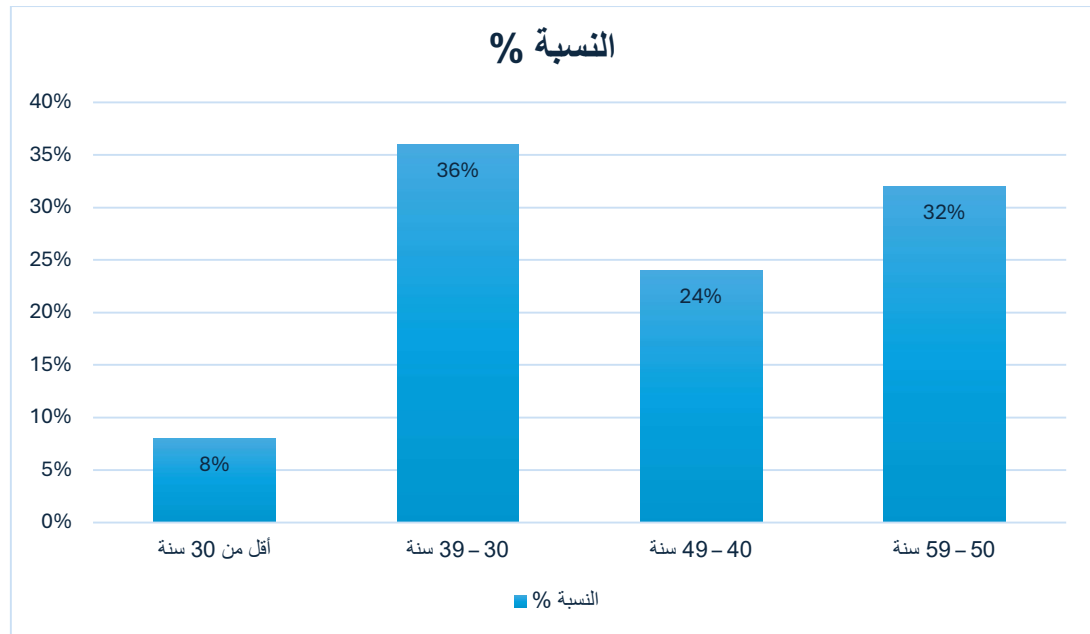
يتضح من الجدول والشكل أن غالبية أفراد عينة الدراسة من الذكور بنسبة (60%)، مقابل (40%) من الإناث، وهو ما يعكس طبيعة مجتمع الدراسة والبيئة التطبيقية المرتبطة بالمجال المحاسبي.

جدول رقم (4-2-2): العمر لأفراد عينة الدراسة

التكرار	النسبة %	الفئة العمرية
2	8%	أقل من 30 سنة
9	36%	30 - 39 سنة
6	24%	40 - 49 سنة
8	32%	50 - 59 سنة
25	100%	المجموع

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية عبر برنامج SPSS ، 2025م.

شكل رقم (4-2-2): العمر لأفراد عينة الدراسة



المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية عبر برنامج SPSS ، 2025م.

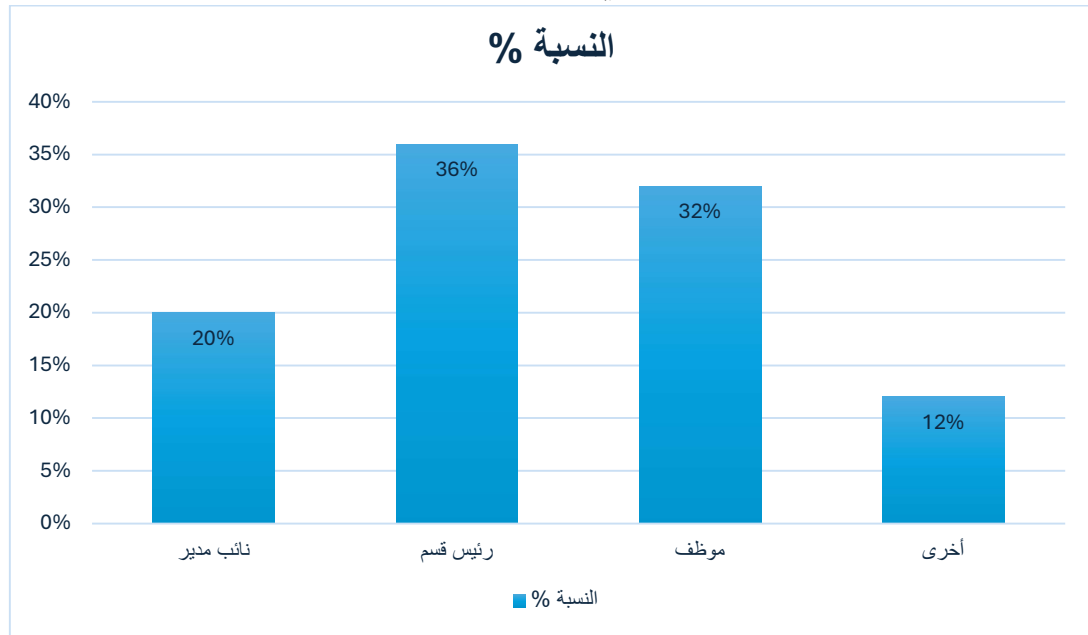
يبين الجدول والشكل أن النسبة الأكبر من أفراد العينة تقع ضمن الفئة العمرية (30-39 سنة) بنسبة (36%)، تليها فئة (50-59 سنة) بنسبة (32%)، مما يدل على أن العينة تضم أفراداً في مراحل متقدمة نسبياً من النضج الوظيفي والخبرة العملية.

جدول رقم (4-2-3): المسمى الوظيفي لأفراد عينة الدراسة

المسمى الوظيفي	النسبة %	التكرار
نائب مدير	20%	5
رئيس قسم	36%	9
موظف	32%	8
أخرى	12%	3
المجموع	100%	25

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية عبر برنامج SPSS ، 2025م.

شكل رقم (4-2-3): المسمى الوظيفي لأفراد عينة الدراسة



المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية عبر برنامج SPSS ، 2025م.

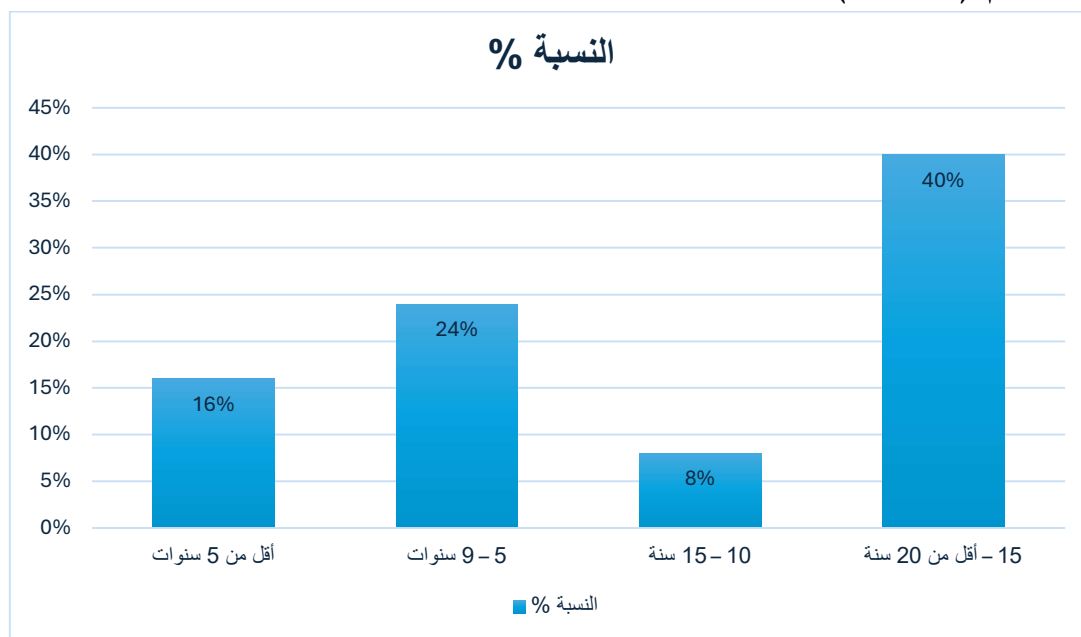
يتضح من الجدول والشكل أن فئة رؤساء الأقسام جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (36%)، تليها فئة الموظفين بنسبة (32%)، وهو ما يشير إلى أن غالبية أفراد العينة يشغلون مواقع وظيفية ذات علاقة مباشرة بإعداد ومراجعة القوائم المالية.

جدول رقم (4-2-4): سنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة

سنوات الخبرة	النسبة %	التكرار
أقل من 5 سنوات	16%	4
5 - 9 سنوات	24%	6
10 - 15 سنة	8%	2
15 - أقل من 20 سنة	40%	10
المجموع	100%	25

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية عبر برنامج SPSS ، 2025م.

شكل رقم (4-2-4): سنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة



المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية عبر برنامج SPSS ، 2025م.

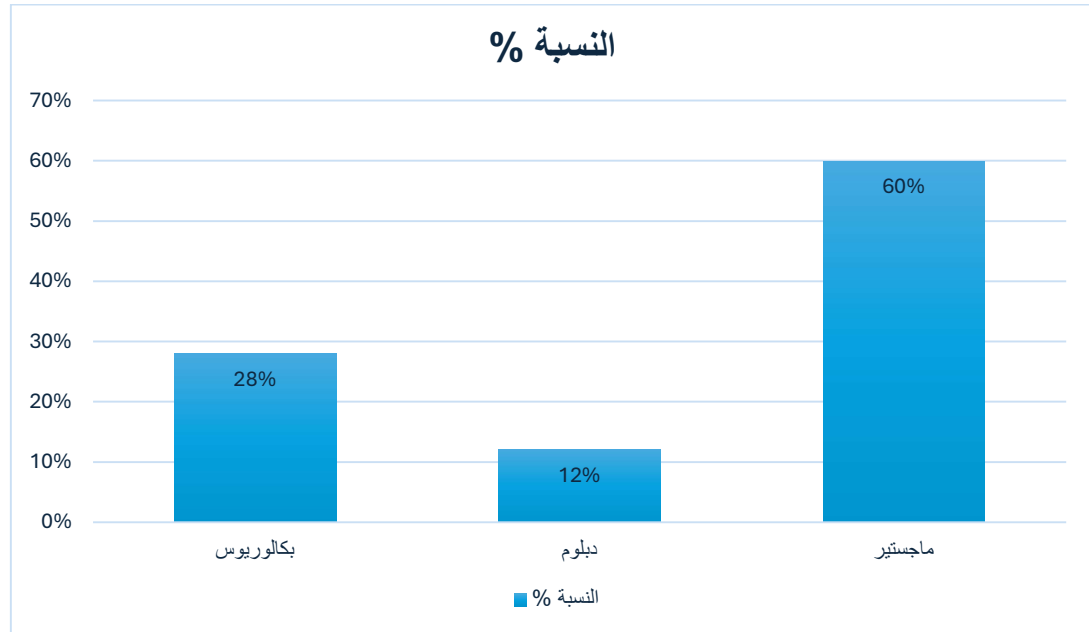
يوضح الجدول والشكل أن أعلى نسبة من أفراد العينة تمتلك خبرة تتراوح بين (15 وأقل من 20 سنة) بنسبة (40%)، مما يعزز موثوقية النتائج نظرًا لاعتمادها على آراء ذوي خبرات عملية طويلة في المجال المحاسبي.

جدول رقم (4-2-5): المؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة

المؤهل العلمي	النسبة %	التكرار
بكالوريوس	28%	7
دبلوم	12%	3
ماجستير	60%	15
المجموع	100%	25

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية عبر برنامج SPSS ، 2025م.

شكل رقم (4-2-5): المؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة



المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية عبر برنامج SPSS ، 2025م.

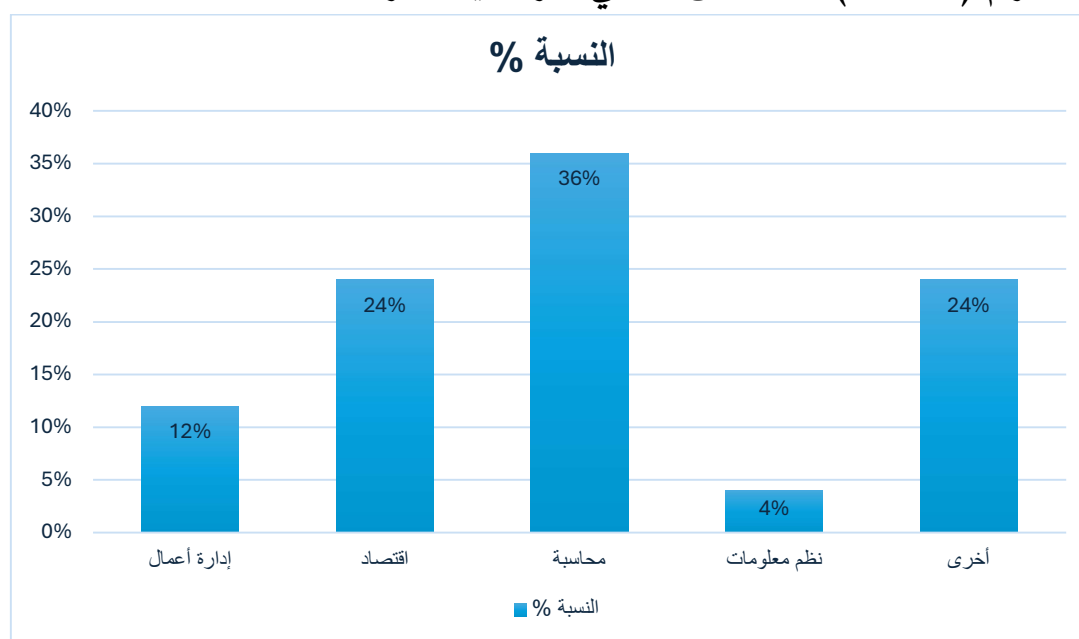
يبين الجدول والشكل أن الغالبية العظمى من أفراد العينة من حملة درجة الماجستير بنسبة (60%)، مما يعكس مستوى علمياً مرتفعاً يدعم دقة الإجابات وفهم أفراد العينة لموضوع الدراسة.

جدول رقم (4-2-6): التخصص العلمي لأفراد عينة الدراسة

التكرار	النسبة %	التخصص العلمي
3	12%	إدارة أعمال
6	24%	اقتصاد
9	36%	محاسبة
1	4%	نظم معلومات
6	24%	أخرى
25	100%	المجموع

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية عبر برنامج SPSS ، 2025م.

شكل رقم (4-2-6): التخصص العلمي لأفراد عينة الدراسة



المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية عبر برنامج SPSS ، 2025م.

يوضح الجدول والشكل أن تخصص المحاسبة جاء في المرتبة الأولى بنسبة (36%)، يليه تخصص الاقتصاد والتخصصات الأخرى بنسبة (24%) لكل منهما، وهو ما يعكس تنوعاً علمياً مناسباً يخدم أهداف الدراسة ويثري نتائجها.

جدول رقم (4-2-7): التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الأولى (N = 25)

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير المحاسبة الدولية والقوائم المالية.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق
يعتمد إعداد القوائم المالية الجيدة على تطبيق معايير المحاسبة الدولية.	12 (48%)	13 (52%)	0 (0%)	0 (0%)	0 (0%)
تحسين عرض البنود داخل القوائم المالية.	5 (20%)	13 (52%)	3 (12%)	3 (12%)	1 (4%)
تطبيق معايير المحاسبة الدولية يزيد من دقة وشفافية المعلومات الواردة في القوائم المالية.	5 (20%)	11 (44%)	8 (32%)	1 (4%)	0 (0%)
العمل وفق معايير المحاسبة الدولية يعزز قابلية مقارنة القوائم المالية بين الفترات المالية السابقة.	3 (12%)	17 (68%)	1 (4%)	0 (0%)	4 (16%)
تطبيق معايير المحاسبة الدولية يعزز ثقة المستثمرين والمحللين في القوائم المالية.	5 (20%)	2 (8%)	14 (56%)	3 (12%)	1 (4%)

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية عبر برنامج SPSS ، 2025م.

العبارة الأولى: يعتمد إعداد القوائم المالية الجيدة على تطبيق معايير المحاسبة الدولية. تُظهر النتائج إجماعاً كاملاً لصالح هذه العبارة؛ إذ بلغت نسبة الموافقة (أوافق + أوافق بشدة) 100% بواقع (52%) موافق و(48%) موافق بشدة، مع غياب تام للحياد أو عدم الموافقة. ويعكس ذلك إدراكاً قوياً لدى أفراد العينة بأن جودة القوائم المالية ليست مسألة "تحسين شكلي"، بل ترتبط جوهرياً بالالتزام بمعايير محاسبية موحدة تضبط القياس والعرض والإفصاح. كما يشير هذا الإجماع إلى أن تطبيق المعايير الدولية يُنظر إليه باعتباره معياراً مهنيّاً أساساً وليس خياراً ثانوياً في إعداد القوائم المالية.

العبارة الثانية: تحسين عرض البنود داخل القوائم المالية.

توضح الاستجابات وجود اتجاه إيجابي واضح نحو الموافقة، حيث بلغت نسبة الموافقة 72% (52% أوافق + 20% أوافق بشدة)، مقابل (12%) محايد و(16%) عدم موافقة بشقيها. ويشير ذلك إلى أن أغلبية العينة ترى أن معايير المحاسبة الدولية تساعد فعليًا في تحسين طريقة عرض البنود داخل القوائم المالية من حيث التنظيم والوضوح وإبراز البنود ذات الأهمية. وفي المقابل، فإن وجود نسبة غير قليلة من عدم الموافقة قد يعكس أن بعض المؤسسات تطبق المعايير "اسميًا" دون أن ينعكس ذلك فعليًا على جودة العرض، أو أن التحسين في العرض يعتمد أيضًا على كفاءة الإعداد والتصنيف داخل المؤسسة وليس على وجود المعايير وحدها.

العبارة الثالثة: تطبيق معايير المحاسبة الدولية يزيد من دقة وشفافية المعلومات الواردة في القوائم المالية.

تشير النتائج إلى موافقة أغلبية أفراد العينة بنسبة 64%، مع نسبة حياد مرتفعة نسبيًا بلغت 32% ونسبة عدم موافقة محدودة (4%). هذا النمط يدل على أن فكرة ارتباط المعايير بالدقة والشفافية مقبولة لدى معظم المبحوثين، إلا أن ارتفاع الحياد يوحي بأن جزءًا معتبرًا من العينة لا يلمس هذا الأثر بشكل قاطع في الواقع العملي أو لديه تحفظات حول مدى تحقق الشفافية بصورة كاملة. وقد يرتبط ذلك بتفاوت مستوى تطبيق المعايير بين المؤسسات، أو بوجود عناصر أخرى تؤثر في الشفافية مثل جودة الرقابة الداخلية، وسياسات الإفصاح، ودرجة الالتزام الفعلي لا "الشكلي" بالمعايير.

العبارة الرابعة: العمل وفق معايير المحاسبة الدولية يعزز قابلية مقارنة القوائم المالية بين الفترات المالية السابقة.

تُظهر النتائج اتجاهًا قويًا نحو الموافقة؛ إذ بلغت نسبة الموافقة 80% (68% أوافق + 12% أوافق بشدة)، مقابل (4%) حياد، بينما بلغت نسبة عدم الموافقة الشديدة (16%). وتدل هذه النتائج على أن الغالبية ترى أن المعايير الدولية تدعم المقارنة عبر الزمن لأنها تؤسس لأسس موحدة في القياس والاعتراف والعرض، مما يقلل من التذبذب في المعالجات المحاسبية بين فترة وأخرى. أما نسبة عدم الموافقة الشديدة فقد تشير إلى أن بعض المؤسسات قد تُجري تغييرات في السياسات المحاسبية أو طرق القياس أو العرض بما يضعف المقارنة، أو أن المقارنة تتأثر أيضًا بجودة الإفصاح عن التغيرات المحاسبية وليس بمجرد وجود المعايير.

العبارة الخامسة: تطبيق معايير المحاسبة الدولية يعزز ثقة المستثمرين والمحللين في القوائم المالية. تتميز هذه العبارة بأعلى نسبة حياد بلغت 56%، بينما بلغت الموافقة 28% (8% أوافق + 20% أوافق بشدة)، وبلغت عدم الموافقة 16%. ويعكس ذلك أن أفراد العينة لا يملكون موقفًا حاسمًا تجاه تأثير تطبيق المعايير على ثقة المستثمرين والمحللين، وربما يعود ذلك إلى أن بيئة التطبيق لا تتعامل يوميًا وبشكل مباشر مع مستثمرين أو محللين ماليين بالمعنى التقليدي، أو أن الثقة ليست نتاج تطبيق المعايير وحدها بل تتأثر بعوامل أخرى مثل مستوى الحوكمة، سمعة المؤسسة، جودة المراجعة، قوة الرقابة الداخلية، وشفافية الإفصاح الفعلي. لذلك يظهر الحياد هنا كإشارة مهمة: المعايير قد تكون شرطًا مساعدًا للثقة، لكنها ليست "ضمانًا تلقائيًا" من وجهة نظر المبحوثين.

جدول رقم (4-2-8): التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الثانية (N = 25)

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عملية المراجعة وإعداد القوائم المالية.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
تساعد عملية المراجعة على تحسين دقة القوائم المالية.	21 (84%)	3 (12%)	1 (4%)	0 (0%)	0 (0%)
تسهم المراجعة في اكتشاف الأخطاء والانحرافات عند إعداد القوائم المالية.	13 (52%)	4 (16%)	8 (32%)	0 (0%)	0 (0%)
تعمل المراجعة على تعزيز شفافية المعلومات المعروضة في القوائم المالية.	13 (52%)	4 (16%)	0 (0%)	5 (20%)	3 (12%)
تتميز القوائم المالية بأنها توفر معلومات موثوقة تساعد المستخدمين في اتخاذ القرارات المالية.	13 (52%)	1 (4%)	6 (24%)	5 (20%)	0 (0%)
تسهم القوائم المالية المعدة وفقًا للمعايير المحاسبية في تحسين مستوى الشفافية والإفصاح داخل المؤسسة.	13 (52%)	0 (0%)	4 (16%)	0 (0%)	8 (32%)

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية عبر برنامج SPSS ، 2025م.

العبارة الأولى: تساعد عملية المراجعة على تحسين دقة القوائم المالية.

تُظهر النتائج مستوى اتفاق مرتفعًا جدًا، حيث بلغت نسبة الموافقة (أوافق + أوافق بشدة) 96%، مقابل نسبة حياد ضئيلة بلغت (4%)، دون تسجيل أي حالات عدم موافقة. ويعكس ذلك إدراكًا قويًا لدى أفراد العينة للدور المحوري الذي تلعبه عملية المراجعة في تعزيز دقة القوائم المالية، من خلال فحص العمليات المحاسبية والتحقق من سلامة القيود والتقديرات المحاسبية.

العبارة الثانية: تسهم المراجعة في اكتشاف الأخطاء والانحرافات عند إعداد القوائم المالية. تشير النتائج إلى اتجاه إيجابي عام، حيث بلغت نسبة الموافقة 68%، في مقابل نسبة حياد مرتفعة نسبيًا بلغت (32%). ويُفهم من ذلك أن غالبية أفراد العينة يؤمنون بدور المراجعة في اكتشاف الأخطاء والانحرافات، إلا أن ارتفاع الحياد قد يعكس تفاوتًا في فاعلية إجراءات المراجعة المطبقة بين المؤسسات، أو اختلافًا في مدى عمق المراجعة ومدى قدرتها الفعلية على كشف جميع الانحرافات.

العبارة الثالثة: تعمل المراجعة على تعزيز شفافية المعلومات المعروضة في القوائم المالية. تُظهر النتائج أن نسبة الموافقة بلغت 68%، إلا أن نسبة عدم الموافقة بشقيها وصلت إلى 32%، مع غياب تام للحياد. ويشير ذلك إلى انقسام نسبي في آراء أفراد العينة حول مدى إسهام المراجعة في تعزيز الشفافية، حيث يرى فريق أن المراجعة ترفع مستوى الإفصاح والوضوح، بينما يرى فريق آخر أن الشفافية تعتمد أيضًا على سياسات الإدارة ومستوى الإفصاح الاختياري، وليس على المراجعة وحدها.

العبارة الرابعة: تتميز القوائم المالية بأنها توفر معلومات موثوقة تساعد المستخدمين في اتخاذ القرارات المالية.

أظهرت النتائج نسبة موافقة بلغت 56%، مقابل نسبة حياد وعدم موافقة مجتمعة بلغت 44%، وهو ما يدل على أن الثقة في موثوقية القوائم المالية ليست مطلقة لدى جميع أفراد العينة. وقد يعكس ذلك وجود اختلاف في جودة القوائم المالية بين المؤسسات، أو تباينًا في مدى اعتماد المستخدمين على هذه القوائم في اتخاذ القرارات المالية، رغم خضوعها لعملية المراجعة.

العبارة الخامسة: تسهم القوائم المالية المعدة وفقًا للمعايير المحاسبية في تحسين مستوى الشفافية والإفصاح داخل المؤسسة.

تُظهر النتائج تباينًا واضحًا في الاتجاهات، حيث بلغت نسبة الموافقة 52%، في حين سجلت نسبة عدم الموافقة الشديدة 32%، إضافة إلى نسبة حياد بلغت (16%). ويشير ذلك إلى أن تطبيق

المعايير المحاسبية لا يُنظر إليه من قبل جميع أفراد العينة باعتباره كافيًا بذاته لتحسين الشفافية والإفصاح، بل قد يتطلب الأمر دعمًا إضافيًا من سياسات إدارية واضحة وثقافة تنظيمية داعمة للشفافية.

جدول رقم (4-2-9): التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الثالثة (N = 25)

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أنظمة الرقابة الداخلية الفعالة وإعداد القوائم المالية.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق
تساهم أنظمة الرقابة الداخلية الفعالة في تحسين دقة إعداد القوائم المالية.	13 (52%)	0 (0%)	4 (16%)	0 (0%)	8 (32%)
تؤدي الرقابة الداخلية إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية المستخدمة في القوائم المالية.	21 (84%)	4 (16%)	0 (0%)	0 (0%)	0 (0%)
تعزز الرقابة الداخلية موثوقية القوائم المالية لدى مستخدميها.	13 (52%)	1 (4%)	11 (44%)	0 (0%)	0 (0%)
تساعد أنظمة الرقابة الداخلية في الكشف المبكر عن أي تلاعب أو تحريف في القوائم المالية.	13 (52%)	4 (16%)	8 (32%)	0 (0%)	0 (0%)
تساعد الرقابة الداخلية في توحيد أساليب وآليات إعداد القوائم المالية.	13 (52%)	1 (4%)	8 (32%)	0 (0%)	3 (12%)

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية عبر برنامج SPSS ، 2025م.

العبارة الأولى: تساهم أنظمة الرقابة الداخلية الفعالة في تحسين دقة إعداد القوائم المالية. تُظهر النتائج تباينًا واضحًا في آراء أفراد العينة، حيث بلغت نسبة الموافقة (أوافق بشدة) 52%، في مقابل نسبة عدم موافقة شديدة مرتفعة نسبيًا بلغت 32%، إضافة إلى نسبة حياد 16%. ويشير

هذا التباين إلى اختلاف تقييم المبحوثين لمدى إسهام الرقابة الداخلية في تحسين دقة الإعداد، وربما يعود ذلك إلى تفاوت قوة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة فعليًا بين المؤسسات محل الدراسة. **العبارة الثانية:** تؤدي الرقابة الداخلية إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية المستخدمة في القوائم المالية.

تعكس النتائج اتفاقًا قويًا للغاية، حيث بلغت نسبة الموافقة (أوافق + أوافق بشدة) 100%، مع سيطرة واضحة لفئة (أوافق بشدة) بنسبة 84%. ويؤكد ذلك قناعة راسخة لدى أفراد العينة بأن وجود أنظمة رقابة داخلية فعالة يسهم بصورة مباشرة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من حيث الدقة والاكتمال والاعتمادية.

العبارة الثالثة: تعزز الرقابة الداخلية موثوقية القوائم المالية لدى مستخدميها. تُظهر النتائج اتجاهًا إيجابيًا عامًا، حيث بلغت نسبة الموافقة 56%، إلا أن نسبة الحياد كانت مرتفعة نسبيًا (44%). ويعكس هذا النمط أن أفراد العينة يدركون دور الرقابة الداخلية في تعزيز موثوقية القوائم المالية، مع وجود تحفظ لدى بعضهم قد يرتبط باعتقادهم بأن الموثوقية لا تعتمد على الرقابة الداخلية فقط، بل تتأثر أيضًا بالمراجعة الخارجية ومستوى الإفصاح والحوكمة. **العبارة الرابعة:** تساعد أنظمة الرقابة الداخلية في الكشف المبكر عن أي تلاعب أو تحريف في القوائم المالية.

تشير النتائج إلى اتجاه إيجابي ملحوظ، حيث بلغت نسبة الموافقة 68%، مقابل نسبة حياد (32%). ويعكس ذلك إدراكًا عامًا لدور الرقابة الداخلية في الحد من التلاعب والتحريف، مع وجود درجة من التحفظ لدى بعض أفراد العينة حول قدرة هذه الأنظمة على الكشف المبكر دائمًا، خاصة في ظل ضعف التطبيق أو الالتفاف الإداري على إجراءات الرقابة.

العبارة الخامسة: تساعد الرقابة الداخلية في توحيد أساليب وآليات إعداد القوائم المالية. تُظهر النتائج أن غالبية أفراد العينة تميل إلى الموافقة بنسبة 56%، مقابل نسبة حياد (32%) وعدم موافقة شديدة (12%). ويشير ذلك إلى أن الرقابة الداخلية تُعد عاملًا مهمًا في توحيد الإجراءات والأساليب المحاسبية داخل المؤسسة، إلا أن هذا الدور قد لا يكون متحققًا بصورة كاملة في جميع المؤسسات بسبب اختلاف السياسات الداخلية أو مستوى الالتزام بالإجراءات الرقابية.

جدول رقم (4-2-10): التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الرابعة (N = 25)

الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي والقوائم المالية.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
يساهم الإفصاح المحاسبي في زيادة وضوح المعلومات المعروضة في القوائم المالية.	13 (52%)	3 (12%)	9 (36%)	0 (0%)	0 (0%)
يؤدي مستوى الإفصاح المحاسبي إلى تحسين جودة القوائم المالية.	18 (72%)	6 (24%)	1 (4%)	0 (0%)	0 (0%)
الإفصاح المحاسبي يساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قرارات مالية أفضل.	0 (0%)	16 (64%)	6 (24%)	0 (0%)	3 (12%)
الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي يعزز موثوقية القوائم المالية.	6 (24%)	4 (16%)	10 (40%)	5 (20%)	0 (0%)
ارتفاع مستوى الإفصاح المحاسبي يقلل من احتمالية وجود أخطاء.	6 (24%)	6 (24%)	0 (0%)	10 (40%)	3 (12%)

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية عبر برنامج SPSS ، 2025م.

العبارة الأولى: يساهم الإفصاح المحاسبي في زيادة وضوح المعلومات المعروضة في القوائم المالية. تشير النتائج إلى اتجاه إيجابي واضح، حيث بلغت نسبة الموافقة (أوافق + أوافق بشدة) 64%، مقابل نسبة حياد بلغت 36%، دون تسجيل أي حالات عدم موافقة. ويعكس ذلك إدراكًا عامًا لدى أفراد العينة لأهمية الإفصاح المحاسبي في تحسين وضوح المعلومات، مع وجود تحفظ نسبي لدى بعضهم ربما يعود إلى تفاوت مستوى الإفصاح الفعلي المطبق داخل المؤسسات.

العبارة الثانية: يؤدي مستوى الإفصاح المحاسبي إلى تحسين جودة القوائم المالية. تُظهر النتائج مستوى اتفاق مرتفعًا جدًا، حيث بلغت نسبة الموافقة 96%، منها 72% موافقة شديدة، مقابل نسبة حياد محدودة (4%). ويؤكد ذلك قناعة قوية لدى أفراد العينة بأن ارتفاع مستوى الإفصاح المحاسبي ينعكس مباشرة على جودة القوائم المالية من حيث الشمول والدقة وملاءمة المعلومات.

العبارة الثالثة: الإفصاح المحاسبي يساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قرارات مالية أفضل. تشير النتائج إلى اتجاه إيجابي ملحوظ، حيث بلغت نسبة الموافقة 64%، مقابل نسبة حياد بلغت 24%، في حين بلغت نسبة عدم الموافقة الشديدة 12% ويعكس هذا التباين أن غالبية أفراد العينة ترى في الإفصاح المحاسبي عنصرًا داعمًا لاتخاذ القرار، إلا أن بعضهم قد يرى أن القرار المالي يعتمد أيضًا على مصادر معلومات أخرى بجانب القوائم المالية.

العبارة الرابعة: الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي يعزز موثوقية القوائم المالية. تُظهر النتائج تباينًا نسبيًا في الآراء، حيث بلغت نسبة الموافقة 40%، مقابل نسبة حياد مرتفعة بلغت 40%، ونسبة عدم موافقة بلغت 20%. ويشير ذلك إلى أن تأثير الالتزام بالإفصاح على موثوقية القوائم المالية لا يُنظر إليه على أنه حاسم لدى جميع أفراد العينة، وربما يعود ذلك إلى أن الموثوقية تتأثر كذلك بعوامل أخرى مثل المراجعة الخارجية والرقابة الداخلية.

العبارة الخامسة: ارتفاع مستوى الإفصاح المحاسبي يقلل من احتمالية وجود أخطاء. تُظهر النتائج انقسامًا واضحًا في آراء أفراد العينة؛ إذ بلغت نسبة الموافقة 48%، مقابل نسبة عدم موافقة بلغت 52%، دون تسجيل أي حياد. ويعكس هذا الانقسام اختلافًا في تقييم دور الإفصاح المحاسبي في تقليل الأخطاء، حيث قد يرى بعض المبحوثين أن الإفصاح يوضح الأخطاء ولا يمنع حدوثها، بينما يرى آخرون أنه يساهم في الحد منها بصورة غير مباشرة.

اختبار فرضيات الدراسة:

في هذا الجزء يتم اختبار فرضيات الدراسة ميدانيًا باستخدام اختبار كاي تربيع (Chi-Square Test)، وذلك لقياس مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التوزيع الفعلي لاستجابات أفراد العينة والتوزيع الفرضي لمقياس ليكرت الخماسي، بما يسهم في الحكم على قبول أو رفض فرضيات الدراسة. وقد تم دعم اختبار كاي تربيع بالإحصاءات الوصفية المتمثلة في الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة من عبارات الفرضيات، إضافة إلى اختبار المحور ككل، اعتمادًا على بيانات الدراسة الميدانية، وباستخدام برنامج SPSS، عند مستوى دلالة إحصائية $(\alpha = 0.05)$.

اختبار الفرضية الأولى

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير المحاسبة الدولية والقوائم المالية. **جدول رقم (4-2-11):** يوضح الوسط الحسابي، الانحراف المعياري و اختبار كاي تربيع لعبارات الفرضية الأولى

عبارات الفرضية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	قيمة كاي تربيع	مستوى المعنوية (Sig.)	النتيجة
يعتمد إعداد القوائم المالية الجيدة على تطبيق معايير المحاسبة الدولية	0.51	4.48	37.60	0.000	قبول
تحسين عرض البنود داخل القوائم المالية	1.06	3.72	17.60	0.001	قبول
تطبيق معايير المحاسبة الدولية يزيد من دقة وشفافية المعلومات الواردة في القوائم المالية	0.82	3.80	17.20	0.002	قبول
العمل وفق معايير المحاسبة الدولية يعزز قابلية مقارنة القوائم المالية بين الفترات المالية السابقة	1.22	3.60	38.00	0.000	قبول
تطبيق معايير المحاسبة الدولية يعزز ثقة المستثمرين والمحللين في القوائم المالية	1.06	3.28	22.00	0.000	قبول
المحور ككل (الفرضية الأولى)	1.03	3.78	66.88	0.000	قبول

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية عبر برنامج SPSS ، 2025م.

أولاً: تفسير نتائج العبارات (الفرضية الأولى)

العبارة الأولى (مقبولة إحصائياً):

أظهرت العبارة وسطاً حسابياً مرتفعاً (4.48) مع دلالة إحصائية قوية عند مستوى (0.05)، حيث بلغت قيمة المعنوية (Sig = 0.000) ويعكس ذلك اتفاقاً واضحاً وغير عشوائي بين أفراد العينة على أن إعداد القوائم المالية الجيدة يعتمد بصورة أساسية على تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

العبارة الثانية (مقبولة إحصائياً):

بلغ الوسط الحسابي (3.72) مع تحقق دلالة إحصائية (Sig = 0.001)، مما يدل على وجود اتجاه واضح لدى أفراد العينة نحو الإقرار بأن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يسهم في تحسين عرض البنود داخل القوائم المالية، وبما يعزز وضوحها وتنظيمها.

العبارة الثالثة (مقبولة إحصائياً):

سجلت العبارة وسطاً حسابياً قدره (3.80) مع دلالة إحصائية (Sig = 0.002)، وهو ما يعكس اتفاقاً ذا دلالة بين أفراد العينة على أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يؤدي إلى زيادة دقة وشفافية المعلومات الواردة في القوائم المالية.

العبارة الرابعة (مقبولة إحصائياً):

أظهرت النتائج وسطاً حسابياً (3.60) مع دلالة إحصائية قوية (Sig = 0.000)، مما يشير إلى اتفاق واضح وغير عشوائي على أن العمل وفق معايير المحاسبة الدولية يعزز قابلية مقارنة القوائم المالية بين الفترات المالية المختلفة.

العبارة الخامسة (مقبولة إحصائياً):

بلغ الوسط الحسابي (3.28) مع تحقق دلالة إحصائية (Sig = 0.000)، وهو ما يدل على وجود اتجاه ذي دلالة إحصائية لدى أفراد العينة نحو اعتبار أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين والمحللين في القوائم المالية، رغم تباين مستويات هذا الاتفاق نسبياً.

ثانيًا: تفسير نتيجة المحور ككل (الفرضية الأولى)

أظهرت نتائج اختبار كاي تربيع للمحور ككل قيمة دلالة إحصائية أقل من (0.05)، حيث بلغت (Sig = 0.000)، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التوزيع الفعلي لاستجابات أفراد العينة والتوزيع الفرضي لمقياس ليكرت الخماسي. ويعني ذلك أن اتجاهات أفراد العينة نحو عبارات الفرضية الأولى كانت غير عشوائية واتجهت بوضوح نحو الموافقة، الأمر الذي يؤدي إلى قبول الفرضية الأولى، ويؤكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير المحاسبة الدولية والقوائم المالية.

اختبار الفرضية الثانية:

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عملية المراجعة وإعداد القوائم المالية.
جدول رقم (4-2-12): يوضح الوسط الحسابي، الانحراف المعياري و اختبار كاي تربيع لعبارات الفرضية الثانية

عبارات الفرضية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	قيمة كاي تربيع	مستوى المعنوية (Sig.)	النتيجة
تساعد عملية المراجعة على تحسين دقة القوائم المالية	0.50	4.80	65.20	0.000	قبول
تسهم المراجعة في اكتشاف الأخطاء والانحرافات عند إعداد القوائم المالية	0.91	4.20	24.80	0.000	قبول
تعمل المراجعة على تعزيز شفافية المعلومات المعروضة في القوائم المالية	1.56	3.76	18.80	0.001	قبول
تتميز القوائم المالية بأنها توفر معلومات موثوقة تساعد المستخدمين في اتخاذ القرارات المالية	1.27	3.88	21.20	0.000	قبول
تسهم القوائم المالية المعدة وفقاً للمعايير المحاسبية في تحسين مستوى الشفافية والإفصاح داخل المؤسسة	1.83	3.40	24.80	0.000	قبول
المحور ككل (الفرضية الثانية)	1.36	4.01	117.20	0.000	قبول

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية عبر برنامج SPSS ، 2025م.

أولاً: تفسير نتائج العبارات (الفرضية الثانية) العبارة الأولى (مقبولة إحصائياً): أظهرت العبارة وسطاً حسابياً مرتفعاً جداً (4.80) مع دلالة إحصائية قوية عند مستوى (0.05)، حيث بلغت قيمة

المعنوية. ($Sig = 0.000$) ويعكس ذلك اتفاقًا واضحًا وغير عشوائي بين أفراد العينة على أن عملية المراجعة تسهم بفاعلية في تحسين دقة القوائم المالية.

العبارة الثانية (مقبولة إحصائيًا): سجلت العبارة وسطًا حسابيًا مرتفعًا (4.20) مع تحقق دلالة إحصائية ($Sig = 0.000$) ، مما يدل على اتفاق أفراد العينة على أن المراجعة تمثل أداة أساسية في اكتشاف الأخطاء والانحرافات المصاحبة لإعداد القوائم المالية.

العبارة الثالثة (مقبولة إحصائيًا): بلغ الوسط الحسابي للعبارة (3.76) مع دلالة إحصائية ($Sig = 0.001$)، وهو ما يعكس وجود اتجاه ذي دلالة إحصائية نحو الإقرار بدور المراجعة في تعزيز شفافية المعلومات المعروضة في القوائم المالية، رغم وجود تباين نسبي في مستويات الاتفاق.

العبارة الرابعة (مقبولة إحصائيًا): أظهرت النتائج وسطًا حسابيًا (3.88) مع دلالة إحصائية قوية ($Sig = 0.000$)، مما يدل على اتفاق واضح لدى أفراد العينة على أن القوائم المالية الخاضعة للمراجعة توفر معلومات موثوقة تساعد المستخدمين في اتخاذ القرارات المالية.

العبارة الخامسة (مقبولة إحصائيًا): بلغ الوسط الحسابي (3.40) مع تحقق دلالة إحصائية ($Sig = 0.000$)، وهو ما يشير إلى اتفاق ذي دلالة إحصائية على أن إعداد القوائم المالية وفقًا للمعايير المحاسبية يسهم في تحسين مستوى الشفافية والإفصاح داخل المؤسسة.

ثانيًا: تفسير نتيجة المحور ككل (الفرضية الثانية): أظهرت نتائج اختبار كاي تربيع للمحور ككل قيمة دلالة إحصائية أقل من (0.05)، حيث بلغت ($Sig = 0.000$) ، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التوزيع الفعلي لاستجابات أفراد العينة والتوزيع الفرضي لمقياس ليكرت الخماسي.

ويعني ذلك أن اتجاهات أفراد العينة نحو عبارات الفرضية الثانية كانت غير عشوائية واتجهت بوضوح نحو الموافقة، الأمر الذي يؤدي إلى قبول الفرضية الثانية، ويؤكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عملية المراجعة وإعداد القوائم المالية.

اختبار الفرضية الثالثة

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أنظمة الرقابة الداخلية الفعالة وإعداد القوائم المالية.

جدول رقم (4-2-13): يوضح الوسط الحسابي، الانحراف المعياري و اختبار كاي تربيع لعبارات الفرضية الثالثة

عبارات الفرضية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	قيمة كاي تربيع	مستوى المعنوية (Sig.)	النتيجة
تساهم أنظمة الرقابة الداخلية الفعالة في تحسين دقة إعداد القوائم المالية	1.83	3.40	24.80	0.000	قبول
تؤدي الرقابة الداخلية إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية المستخدمة في القوائم المالية	0.37	4.84	66.40	0.000	قبول
تعزز الرقابة الداخلية موثوقية القوائم المالية لدى مستخدميها	1.00	4.08	33.20	0.000	قبول
تساعد أنظمة الرقابة الداخلية في الكشف المبكر عن أي تلاعب أو تحريف في القوائم المالية	0.91	4.20	24.80	0.000	قبول
تساعد الرقابة الداخلية في توحيد أساليب وآليات إعداد القوائم المالية	1.40	3.84	23.60	0.000	قبول
المحور ككل (الفرضية الثالثة)	1.28	4.07	135.44	0.000	قبول

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية عبر برنامج SPSS ، 2025م.

أولاً: تفسير نتائج العبارات (الفرضية الثالثة)

العبارة الأولى (مقبولة إحصائياً):

أظهرت العبارة وسطاً حسابياً (3.40) مع دلالة إحصائية قوية عند مستوى (0.05)، حيث بلغت قيمة المعنوية (Sig = 0.000) ويعكس ذلك وجود اتجاه غير عشوائي لدى أفراد العينة نحو الإقرار بدور أنظمة الرقابة الداخلية في تحسين دقة إعداد القوائم المالية، رغم وجود تباين نسبي في مستويات الاتفاق.

العبارة الثانية (مقبولة إحصائياً): سجلت العبارة وسطاً حسابياً مرتفعاً جداً (4.84) مع دلالة إحصائية قوية (Sig = 0.000)، مما يدل على اتفاق واضح وإجماع قوي بين أفراد العينة على أن الرقابة الداخلية تسهم بصورة مباشرة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية المستخدمة في القوائم المالية. العبارة الثالثة (مقبولة إحصائياً): بلغ الوسط الحسابي للعبارة (4.08) مع تحقق دلالة إحصائية قوية (Sig = 0.000)، وهو ما يعكس اتفاقاً ذا دلالة بين أفراد العينة على أن أنظمة الرقابة الداخلية تعزز موثوقية القوائم المالية لدى مستخدميها.

العبارة الرابعة (مقبولة إحصائياً): أظهرت النتائج وسطاً حسابياً مرتفعاً (4.20) مع دلالة إحصائية قوية (Sig = 0.000)، مما يشير إلى اتفاق واضح وغير عشوائي على أن أنظمة الرقابة الداخلية تساعد في الكشف المبكر عن أي تلاعب أو تحريف في القوائم المالية.

العبارة الخامسة (مقبولة إحصائياً): سجلت العبارة وسطاً حسابياً (3.84) مع دلالة إحصائية قوية (Sig = 0.000)، وهو ما يدل على وجود اتجاه إيجابي لدى أفراد العينة نحو اعتبار أن الرقابة الداخلية تسهم في توحيد أساليب وآليات إعداد القوائم المالية داخل المؤسسة.

ثانياً: تفسير نتيجة المحور ككل (الفرضية الثالثة)

أظهرت نتائج اختبار كاي تربيع للمحور ككل قيمة دلالة إحصائية أقل من (0.05)، حيث بلغت (Sig = 0.000)، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التوزيع الفعلي لاستجابات أفراد العينة والتوزيع الفرضي لمقياس ليكرت الخماسي.

ويعني ذلك أن اتجاهات أفراد العينة نحو عبارات الفرضية الثالثة كانت غير عشوائية واتجهت بوضوح نحو الموافقة، الأمر الذي يؤدي إلى قبول الفرضية الثالثة، ويؤكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أنظمة الرقابة الداخلية الفعالة وإعداد القوائم المالية.

اختبار الفرضية الرابعة

الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي والقوائم المالية.

جدول رقم (4-2-14): يوضح الوسط الحسابي، الانحراف المعياري و اختبار كاي تربيع لعبارات

الفرضية الرابعة

عبارات الفرضية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	قيمة كاي تربيع	مستوى المعنوية (Sig.)	النتيجة
يساهم الإفصاح المحاسبي في زيادة وضوح المعلومات المعروضة في القوائم المالية	0.94	4.16	26.80	0.000	قبول
يؤدي مستوى الإفصاح المحاسبي إلى تحسين جودة القوائم المالية	0.56	4.68	47.20	0.000	قبول
الإفصاح المحاسبي يساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قرارات مالية أفضل	1.00	3.40	35.20	0.000	قبول
الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي يعزز موثوقية القوائم المالية	1.08	3.44	10.40	0.034	قبول
ارتفاع مستوى الإفصاح المحاسبي يقلل من احتمالية وجود أخطاء	1.47	3.08	11.20	0.024	قبول
المحور ككل (الفرضية الرابعة)	1.19	3.75	35.44	0.000	قبول

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية عبر برنامج SPSS ، 2025م.

أولاً: تفسير نتائج العبارات (الفرضية الرابعة)

العبارة الأولى (مقبولة إحصائياً): أظهرت العبارة وسطاً حسابياً مرتفعاً (4.16) مع دلالة إحصائية قوية عند مستوى (0.05)، حيث بلغت قيمة المعنوية ($Sig = 0.000$) ويعكس ذلك اتفاقاً واضحاً وغير عشوائي بين أفراد العينة على أن الإفصاح المحاسبي يسهم بصورة فاعلة في زيادة وضوح المعلومات المعروضة في القوائم المالية.

العبارة الثانية (مقبولة إحصائياً): سجلت العبارة أعلى وسط حسابي (4.68) مع دلالة إحصائية قوية جداً ($Sig = 0.000$) ، مما يدل على إجماع واضح لدى أفراد العينة على أن ارتفاع مستوى الإفصاح المحاسبي يؤدي إلى تحسين جودة القوائم المالية.

العبارة الثالثة (مقبولة إحصائياً): بلغ الوسط الحسابي للعبارة (3.40) مع تحقق دلالة إحصائية قوية ($Sig = 0.000$) ، وهو ما يعكس وجود اتجاه ذي دلالة إحصائية نحو اعتبار أن الإفصاح المحاسبي يساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قرارات مالية أفضل، رغم وجود تباين نسبي في مستويات الاتفاق.

العبارة الرابعة (مقبولة إحصائياً): أظهرت النتائج وسطاً حسابياً (3.44) مع دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)، حيث بلغت قيمة المعنوية ($Sig = 0.034$) ويشير ذلك إلى وجود اتفاق غير عشوائي لدى أفراد العينة على أن الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي يعزز موثوقية القوائم المالية. العبارة الخامسة (مقبولة إحصائياً): سجلت العبارة وسطاً حسابياً متوسطاً (3.08) مع تحقق دلالة إحصائية ($Sig = 0.024$) ، مما يدل على وجود اتجاه ذي دلالة إحصائية لدى أفراد العينة نحو الإقرار بأن ارتفاع مستوى الإفصاح المحاسبي يسهم في تقليل احتمالية وجود أخطاء في القوائم المالية، رغم تباين آراء بعض المبحوثين.

ثانياً: تفسير نتيجة المحور ككل (الفرضية الرابعة): أظهرت نتائج اختبار كاي تربيع للمحور ككل قيمة دلالة إحصائية أقل من (0.05)، حيث بلغت ($Sig = 0.000$) ، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التوزيع الفعلي لاستجابات أفراد العينة والتوزيع الفرضي لمقياس ليكرت الخماسي.

ويعني ذلك أن اتجاهات أفراد العينة نحو عبارات الفرضية الرابعة كانت غير عشوائية واتجهت بوضوح نحو الموافقة، الأمر الذي يؤدي إلى قبول الفرضية الرابعة، ويؤكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي والقوائم المالية.

الفصل الخامس

الخاتمة

وتشتمل على:

المبحث الأول: النتائج

المبحث الثاني: التوصيات

المبحث الأول: النتائج:

توصل الباحثون للآتي:

1. أظهرت الدراسة أن الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية يسهم بصورة جوهرية في تحسين دقة وشفافية وموثوقية القوائم المالية وزيادة قابليتها للمقارنة.
2. بينت الدراسة أن التدريب المستمر للعاملين في المجال المحاسبي ينعكس إيجاباً على حسن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ورفع جودة القوائم المالية.
3. أظهرت الدراسة أن تطوير إجراءات المراجعة الداخلية والخارجية، مع تعزيز استقلالية المراجعين، يؤدي إلى رفع مستوى موثوقية القوائم المالية والحد من التباين في الممارسات المهنية.
4. أكدت الدراسة أن فعالية نظم الرقابة الداخلية لها دور محوري في الحد من الأخطاء والمخالفات المحاسبية وتحسين جودة المعلومات المالية.
5. أظهرت الدراسة أن الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي يسهم في تعزيز شفافية القوائم المالية وزيادة ثقة مستخدميها في المعلومات المحاسبية.
6. أوضحت الدراسة أن وجود أدلة وإجراءات واضحة لإعداد القوائم المالية يساعد في توحيد أساليب الإعداد والحد من أوجه القصور المحاسبي.
7. بينت الدراسة أن رفع مستوى الوعي المهني لدى العاملين بأهمية الإفصاح والممارسات السليمة يقلل من الأخطاء المحاسبية ويحسن جودة التقارير المالية.
8. كشفت الدراسة أن دعم الإدارات العليا لنظم الرقابة والمراجعة وتوفير الموارد اللازمة يسهم في تحسين كفاءة الأداء المحاسبي داخل المنشآت.
9. أظهرت الدراسة أن استخدام التقنيات الحديثة ونظم المعلومات المحاسبية المتطورة يؤدي إلى تحسين سرعة ودقة إعداد القوائم المالية وتقليل الأخطاء البشرية.
10. خلصت الدراسة إلى أن جودة القوائم المالية تتأثر بعدة عوامل تنظيمية ومهنية وتقنية، مما يستدعي التطوير المستمر للبيئة المحاسبية وتبني مبادئ الحوكمة الحديثة.
11. أظهرت الدراسة وجود توافق إحصائي واضح بين آراء أفراد العينة حول أهمية توحيد السياسات المحاسبية في تحسين اتساق القوائم المالية وتقليل الاختلافات في المعالجة المحاسبية.
12. بينت الدراسة أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يسهم في تحسين جودة عرض المعلومات المالية، بما يسهّل فهمها وتحليلها من قبل المستخدمين.

13. أظهرت الدراسة أن فاعلية عملية المراجعة لا تعتمد فقط على وجودها، وإنما على مدى عمق إجراءاتها واستقلالية القائمين عليها.
14. أكدت الدراسة أن القوائم المالية الخاضعة لمراجعة فعالة تتمتع بدرجة أعلى من الموثوقية مقارنة بتلك التي تقتصر إلى مراجعة مهنية كافية.
15. أوضحت الدراسة أن ضعف تطبيق نظم الرقابة الداخلية يؤدي إلى تباين في جودة القوائم المالية حتى مع الالتزام الشكلي بالمعايير المحاسبية.
16. بينت الدراسة أن الرقابة الداخلية الفعالة تسهم في الكشف المبكر عن الأخطاء والتحريفات قبل انعكاسها على القوائم المالية النهائية.
17. أظهرت الدراسة أن الإفصاح المحاسبي يلعب دوراً مكماً للمعايير والمراجعة في تحسين جودة القوائم المالية، ولا يمكن اعتباره بديلاً عنهما.
18. كشفت الدراسة عن وجود تباين في آراء أفراد العينة حول قدرة الإفصاح المحاسبي وحده على تقليل الأخطاء، مما يشير إلى الحاجة لتكامل الإفصاح مع الرقابة والمراجعة.
19. بينت الدراسة أن البيئة التنظيمية الداعمة، بما في ذلك سياسات الإدارة العليا، تؤثر بصورة غير مباشرة في جودة القوائم المالية.
20. خلصت الدراسة إلى أن تحسين جودة القوائم المالية يتطلب تكاملاً بين المعايير المحاسبية الدولية، والمراجعة الفعالة، والرقابة الداخلية، ومستوى الإفصاح المحاسبي.

المبحث الثاني: التوصيات:

يوصي الباحثون للآتي:

1. توصي الدراسة بضرورة التزام المنشآت بتطبيق معايير المحاسبة الدولية بصورة كاملة ومنهجية، لما لذلك من أثر واضح في تحسين دقة وشفافية وموثوقية القوائم المالية وتعزيز قابليتها للمقارنة.
2. توصي الدراسة بأهمية تنظيم برامج تدريب وتأهيل مستمرة للعاملين في المجال المحاسبي، بهدف رفع كفاءتهم المهنية وتحسين قدرتهم على تطبيق معايير المحاسبة الدولية بصورة سليمة.
3. توصي الدراسة بضرورة تطوير إجراءات المراجعة الداخلية والخارجية، مع تعزيز استقلالية المراجعين ودعم كفاءاتهم المهنية، بما يساهم في رفع مستوى موثوقية القوائم المالية.
4. توصي الدراسة بضرورة العمل على تطوير وتنفيذ نظم الرقابة الداخلية داخل المنشآت بصورة مستمرة، للحد من الأخطاء والمخالفات المحاسبية وتحسين جودة المعلومات المالية.
5. يجب الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وتعزيز مستوى الشفافية في القوائم المالية، بما يلبي احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية ويدعم اتخاذ القرارات المالية الرشيدة.
6. توصي الدراسة بضرورة إعداد وتحديث أدلة وإجراءات واضحة لإعداد القوائم المالية، بما يساهم في توحيد أساليب الإعداد والحد من أوجه القصور في الممارسات المحاسبية.
7. توصي الدراسة بأهمية رفع مستوى الوعي المهني لدى العاملين بأهمية الإفصاح والممارسات المحاسبية السليمة، من خلال الدورات وورش العمل المتخصصة.
8. يجب ان تدعم الإدارات العليا لنظم الرقابة والمراجعة وتوفير الموارد البشرية والتقنية اللازمة لها، لما لذلك من أثر إيجابي على كفاءة الأداء المحاسبي.
9. يجب ان يتم التوسع في استخدام التقنيات الحديثة ونظم المعلومات المحاسبية المتطورة، بهدف تحسين سرعة ودقة إعداد القوائم المالية وتقليل الأخطاء البشرية.
10. توصي الدراسة بضرورة تبني مبادئ الحوكمة الحديثة وتطوير البيئة المحاسبية بشكل مستمر، بما يساهم في تحسين جودة القوائم المالية وتعزيز الثقة في التقارير المالية.
11. توصي الدراسة بضرورة توحيد السياسات والإجراءات المحاسبية داخل المنشآت بما يضمن اتساق المعالجة المحاسبية بين الفترات المالية المختلفة.
12. توصي الدراسة بأهمية تعزيز الدور الرقابي للإدارات المالية في متابعة الالتزام الفعلي بمعايير المحاسبة الدولية، وليس الاكتفاء بالتطبيق الشكلي لها.

13. توصي الدراسة بضرورة الاهتمام بجودة عملية المراجعة من حيث التخطيط والتنفيذ، وربطها بمستوى المخاطر المحاسبية داخل المنشأة.
14. توصي الدراسة بتعزيز استقلالية وحدات المراجعة الداخلية بما يضمن موضوعية نتائجها وزيادة موثوقية القوائم المالية.
15. توصي الدراسة بضرورة إجراء تقييم دوري لنظم الرقابة الداخلية بهدف تحديد أوجه القصور ومعالجتها بصورة مستمرة.
16. توصي الدراسة بتكامل نظم الرقابة الداخلية مع نظم المعلومات المحاسبية بما يسهم في تحسين جودة البيانات المالية ودقتها.
17. توصي الدراسة بأهمية تطوير سياسات الإفصاح المحاسبي بما يتجاوز الحد الأدنى المطلوب، وبما يراعي احتياجات مستخدمي القوائم المالية.
18. توصي الدراسة بضرورة تعزيز التنسيق بين الإدارات المالية والمراجعين عند إعداد القوائم المالية لضمان الاتساق والشفافية.
19. توصي الدراسة بتهيئة بيئة تنظيمية داعمة للالتزام المهني، من خلال تشجيع ثقافة النزاهة والمساءلة داخل المنشآت.
20. توصي الدراسة بضرورة اعتماد مدخل تكاملي لتحسين جودة القوائم المالية، يجمع بين المعايير المحاسبية الدولية، والمراجعة، والرقابة الداخلية، والإفصاح المحاسبي، ضمن إطار حوكمة مؤسسية فعالة.

قائمة المراجع والمصادر:

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الكتب

1. أحمد حامد الشرقاوي، المحاسبة المالية والأسس النظرية والتطبيقات العملية، ط3، القاهرة، دار الجامعة الجديدة، 2016.
2. أحمد حلمي جمعة، معايير التقارير المالية (معايير المحاسبة الدولية)، القاهرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2014.
3. أحمد عبدالسلام مساعد، المحاسبة الدولية وتطبيقاتها، ط1، السودان، جامعة النيلين للنشر، 2015.
4. بشرى حسن محمد التوبي، محاسبة القوائم المالية، عمان، دار الرضوان للنشر والتوزيع، ط1، 2021.
5. جامعة القدس المفتوحة، المعايير المحاسبية الدولية، عمان، ط1، 2008.
6. حسن سمير، القوائم المالية والقوانين المحاسبية، ط1، لبنان، دار الفكر، 2015.
7. حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، عمان، دار الثقافة، ط1، 2011.
8. سعود جايد مشكور العامري، المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي، متاح عبر الإنترنت، 2017.
9. سعود جاير مشكور، المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية، ط1، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، 2000.
10. السيد خالد، المحاسبة الإدارية والمالية، ط1، السعودية، مكتبة العبيكان، 2017.
11. السيد محمود، القوائم المالية وفق المعايير الدولية، ط1، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2021.

12. صوفي محمد، استخدام النسب المالية في تحليل القوائم المالية، ط1، الإسكندرية، دار الكتاب الجامعي، 2016.
13. الطاهر يوسف، مبادئ المحاسبة المالية وتطبيقاتها، ط4، بيروت، دار الكتب العلمية، 2018.
14. الطاهر يوسف، مبادئ المحاسبة المالية وتطبيقاتها، ط4، بيروت، دار الكتب العلمية، 2018.
15. عبد الغفار محمد، المحاسبة المالية مدخل معاصر، ط2، القاهرة، دار النهضة العربية، 2019.
16. عبد الله علي، المحاسبة المالية: المبادئ والتطبيقات، ط2، مصر، دار الفكر الحديث، 2018.
17. العجمي حسين عبدالله، تحليل القوائم المالية، ط1، الكويت، مكتبة الفلاح، 2020.
18. عمر الزعبي، المحاسبة المالية: الأسس والمفاهيم، ط2، عمان، دار وائل للنشر، 2018.
19. كفافى أحمد، المحاسبة المالية والتقارير المالية الدولية، ط5، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 2022.
20. محمد أبو النصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية – IFRS الجوانب النظرية والعملية، الأردن، دار وائل للنشر، 2021.
21. محمد حلمي عبد الوهاب، المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية، ط1، مصر، دار الفكر العربي، 2016.
22. محمد سامح رضا، اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية، ط1، القاهرة، دار الفكر الجامعي، 2017.
23. محمد سامي رجب، المعايير الدولية للتقارير المالية: الإطار المفاهيمي والتطبيقات، ط1، مصر، مكتبة عين شمس، 2020.
24. محمد محمود عبدالسلام، المحاسبة المالية، ط2، مصر، دار النهضة العربية، 2015.
25. محمود عبد العال فراج، اليسير في شرح المعايير، ط1، إسطنبول، دار ومكتبة الأسرة العربية، 2023.
26. مصطفى محمد علي، مبادئ المحاسبة المالية، ط4، مصر، دار النهضة العربية، 2020.
27. النجار محمود، أساسيات المحاسبة المالية، ط1، الأردن، دار الفكر المعاصر، 2016.

28. هادي عبد الواحد، قراءة وفهم القوائم المالية، ط1، بغداد، مكتبة دجلة، 2015.

ثالثاً: الرسائل الجامعية

1. أم سلمة سليمان محمد، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على جودة التقارير المالية الدورية والقطاعية في السودان، رسالة ماجستير، منشورة، السودان، جامعة أم درمان الإسلامية، 2012.
 2. الصادق محمد آدم علي، معايير المحاسبة الدولية وأثرها على البيانات، رسالة ماجستير، غير منشورة، السودان، جامعة أم درمان الإسلامية، 2009.
 3. الفاتح الأمين عبد الرحيم، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على الأداء المهني للمحاسبين، رسالة ماجستير، منشورة، السودان، جامعة أم درمان الإسلامية، 2014.
 4. فاطمة حامد سليمان، معايير المحاسبة والمراجعة الدولية وأثرها على القوائم المالية، رسالة ماجستير، غير منشورة، السودان، جامعة أم درمان الإسلامية، 2016.
 5. مساعد أحمد عبد السلام، أثر تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية على جودة المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير، منشورة، السودان، جامعة النيلين، 2018.
- رابعاً: التقارير والمقابلات الشخصية :

1. التقارير الدورية لبنك السودان المركزي، 2025م.
2. مقابلة شخصية، احمد محمد احمد، موظف في قسم المحاسبة، 2 ديسمبر 2025م.

الملاحق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جامعة الشيخ عبدالله البدرى

كلية العلوم الإدارية والاقتصادية

السيد /المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع / استبيان

يسر الباحثين أن يضعوا بين أيديكم هذه الاستبانة بهدف الحصول على الرأي ومقدار حكمكم فيما تتضمنه من عبارات لاستيفاء البيانات اللازمة لإعداد بحث التخرج لنيل درجة البكالوريوس في المحاسبة بعنوان:

"أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على القوائم المالية"

لذا يرجو الباحثون التكرم بإبداء آرائكم على التساؤلات الواردة قدر الاهتمام والموضوعية والتي ستؤدي بلا شك إلى تحقيق أهداف الدراسة، ونؤكد لكم أن جميع البيانات التي سيتم الحصول عليها من قبلكم ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

ولكم وافر احترامنا وتقديرنا.....

الباحثون:

هبة احمد عباس أبو سيف

آيات ابراهيم محمود عبد الماجد

مآب عمر عبدالله احمد

رتاج عماد الدين طه علي

بابكر الطيب ابراهيم حاج نور

القسم الأول: البيانات الشخصية

أرجو التكرم بوضع علامة (✓) أمام الخيار المناسب فيما يلي:

النوع:

ذكر () أنثى ()

العمر:

أقل من 30 سنة () من 30 إلى 35 سنة ()
من 36 إلى 40 سنة () 40 فأكثر ()

المؤهل العلمي: دبلوم () بكالوريوس () ماجستير ()
دكتوراه () أخرى ()

التخصص العلمي: محاسبة () إدارة أعمال () اقتصاد ()
أخرى ()

سنوات الخبرة: أقل من 5 سنوات () من 5 إلى 10 سنوات ()
من 10 إلى 15 سنة () أكثر ()

الدرجة الوظيفية: مدير إدارة () رئيس القسم ()
موظف () مهندس () أخرى ()

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير المحاسبة الدولية والقوائم المالية.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
يعتمد إعداد القوائم المالية الجيدة على تطبيق معايير المحاسبة الدولية.					
تحسين عرض البنود داخل القوائم المالية.					
تطبيق معايير المحاسبة الدولية يزيد من دقة وشفافية المعلومات الواردة في القوائم المالية.					
العمل وفق معايير المحاسبة الدولية يعزز قابلية مقارنة القوائم المالية بين الفترات المالية السابقة.					
تطبيق معايير المحاسبة الدولية يعزز ثقة المستثمرين والمحللين في القوائم المالية.					

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عملية المراجعة وإعداد القوائم المالية.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
تساعد عملية المراجعة على تحسين دقة القوائم المالية.					
تسهم المراجعة في اكتشاف الأخطاء والانحرافات عند إعداد القوائم المالية.					
تعمل المراجعة على تعزيز شفافية المعلومات المعروضة في القوائم المالية.					
تتميز القوائم المالية بأنها توفر معلومات موثوقة تساعد المستخدمين في اتخاذ القرارات المالية.					
تسهم القوائم المالية المعدة وفقاً للمعايير المحاسبية في تحسين مستوى الشفافية والإفصاح داخل المؤسسة.					

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أنظمة الرقابة الداخلية الفعالة وإعداد القوائم المالية.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
تساهم أنظمة الرقابة الداخلية الفعالة في تحسين دقة إعداد القوائم المالية.					
تؤدي الرقابة الداخلية إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية المستخدمة في القوائم المالية.					
تعزز الرقابة الداخلية موثوقية القوائم المالية لدى مستخدميها.					
تساعد أنظمة الرقابة الداخلية في الكشف المبكر عن أي تلاعب أو تحريف في القوائم المالية.					
تساعد الرقابة الداخلية في توحيد أساليب وآليات إعداد القوائم المالية.					

الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي والقوائم المالية.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
يساهم الإفصاح المحاسبي في زيادة وضوح المعلومات المعروضة في القوائم المالية.					
يؤدي مستوى الإفصاح المحاسبي إلى تحسين جودة القوائم المالية.					
الإفصاح المحاسبي يساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قرارات مالية أفضل.					
الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي يعزز موثوقية القوائم المالية.					
ارتفاع مستوى الإفصاح المحاسبي يقلل من احتمالية وجود أخطاء.					

المحكم:

الاسم	الجامعة	الدرجة العلمية
صلاح سليمان علي	وادي النيل	أستاذ مساعد